The Zirid Emir al-Mu'izz ibn Badis and His Political Relations with the Fatimids (406–454 AH / 1016–1062 CE)

Mousa Bani Khaled[(1)*]

(1) Associate Professor, Department of History, Faculty of Arts, Al al-Bayt University, Mafraq - Jordan.

Received: 28/8/2025
Accepted: 1/12/2025
Published: 9/3/2026

* ***Corresponding Author:***
alkhaldiemousa@gmail.com

DOI:https://doi.org/10.59759/art.v5i1.1401

Abstract

This study examines the political and sectarian changes in Ifrīqiya during al-Muʿizz ibn Badīs's rule (406–454 AH / 1016–1062 CE), focusing on his relationship with the Fatimid state and their influence on legitimacy, governance, and local security. Its main goal is to explain the shift from nominal allegiance to outright rupture, linking this transition to institutional and tribal structures and regional power dynamics. The research employed a critical historical-analytical approach, analyzing classical sources such as Ibn al-Athīr, Ibn Idharī, al-Nuwayrī, and Ibn Khaldūn, and comparing them with symbols of sovereignty, such as the Friday sermon (khuṭba), coinage (sikka), and banners. A causal and chronological analysis traces the roles of key figures like al-Yazūrī, local leaders, jurists, and tribal movements such as Banū Hilal and Banū Sulaym. Material evidence, including coins and sermons, helps clarify the sequence of political developments. The findings showed that Zirid–Fatimid relations evolved through three stages: initial reconciliation and managed allegiance, increased tension marked by the reinforcement of Sunni symbols, and an official split around 1061/440 AH, confirmed by measures in 1061/441 AH, including changes in coinage, banners, and bans on Fatimid currency circulation. The study also demonstrates that using major Arab tribes as punitive tools caused demographic and security disruptions, weakening central authority. It concludes that the move toward independence stemmed from a layered political–sectarian process during the decline of the Fatimid Empire and shifting regional power dynamics, with significant costs to urban development, the economy, and local security networks. The research advocates greater use of numismatic and sermonic evidence to refine the political timeline and better understand regional differences.

Keywords: Al-Mu'izz Ibn Badis, Ziri-Fatimid Relations, Invasion of Bani Hilal, Ministry of Yazouri, Ifriqiya/Kairouan.

الأمير الزيري المعز بن باديس وعلاقته السياسية مع الفاطميين (406-454هـ/1016-1062م)

موسى أحمد بني خالد[1]

(1) أستاذ مشارك، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة آل البيت، المفرق – الأردن.

ملخص

يتناول هذا البحث التحوّلات السياسية والمذهبية في إفريقية خلال إمارة المعزّ بن باديس (406–454هـ / 1016–1062م)، مركّزاً على تحليل علاقته بالدولة الفاطمية وأثرها في الشرعية والسيطرة والضبط المحلي. ويسعى البحث إلى تفسير الانتقال من الولاء الاسمي إلى القطيعة المعلنة، وربط هذا التحوّل بالبنى المؤسسية والقبلية وبديناميات القوة الإقليمية.

ومن الناحية المنهجية، اعتمدت الدراسة المنهج التاريخي التحليلي النقدي، باستقراء النصوص السردية الكلاسيكية (ابن الأثير، ابن عذاري، النويري، ابن خلدون)، ومقارنتها بشواهد السيادة الرمزية مثل الخطبة والسِّكّة والرايات. كما تمّ توظيف تحليل زمني سببي لتتبّع أدوار الفاعلين (اليازوري، القادة المحلّيون، الفقهاء) وتحركات القبائل (بنو هلال وبنو سليم)، مع الاستفادة من الشواهد المادية لتدقيق التعاقب داخل الإطار السياسي.

وأظهرت النتائج أن العلاقة الزيرية –الفاطمية مرّت بثلاث مرحلة متعاقبة: مرحلة المهادنة والموالاة المضبوطة، ثم تصاعد التوتر مع تعزيز الرموز السنية، ثم القطيعة الرسمية نحو 440هـ/ 1048م، حيث تم اعتماد إجراءات سيادية حاسمة في 441هـ/ 1049م من بينها تغيير السِّكّة والرايات ومنع تداول العملة الفاطمية. كما أوضحت الدراسة أن دفع القبائل العربية الكبرى إلى إفريقية شكّل أداه عقابية أفضت إلى اختلال ديموغرافي وأمني وأضعفت قدرة السلطة على الضبط المركزي.

ويخلص البحث إلى أن قرار الاستقلال كان نتاج تراكب سياسي–مذهبي في ظلّ ضعف المركز الفاطمي وتحوّل موازين القوى، وأن كلفته انعكست سلباً على العمران والاقتصاد وشبكات الأمان المحلي. وتوصي الدراسة بتوسيع الاعتماد على أدلة المسكوكات والخطب لتدقيق التسلسل الزمني ولقياس الفروق المكانية للأثر.

الكلمات المفتاحيّة: المعزّ بن باديس؛ قطع الخطبة؛ السِّكّة والرايات؛ غزو بني هلال؛ اليازوري؛ القيروان.

المقدمة.

تتبوّأ مرحلة حكم المعزّ بن باديس موقعًا مفصليًّا في تاريخ إفريقية، إذ تتقاطع فيها اعتبارات الشرعية والمذهب مع حسابات القوة الإقليمية ومساحات الحكم المحلي. وعلى الرغم من الإرث الطويل للعلاقات الزيرية–الفاطمية، فإنّ توازنات الداخل الإفريقي وتبدّل مواقف النخبة والعامة وتراجع القدرة الفاطمية على الإسناد العسكري والمالي أعادت تعريف حدود الطاعة وأدوات تمثيلها. تنطلق هذه الدراسة من سؤالٍ رئيس: كيف ولماذا انتقل المعزّ من الولاء الاسمي إلى القطيعة المعلَنة، وما انعكاسات ذلك على البنية السياسية والاجتماعية؟

تهدف الدراسة إلى تحليل بنية القرار السياسي عند المعزّ ضمن سياقٍ تدرّجي يراعي الرموز السيادية (الدعاء في المنابر، السِّكّة، الرايات) بوصفها أدواتٍ لتثبيت الشرعية وتوجيه المجال العام، وإلى تفكيك دور الوسطاء (الوزراء والقادة والفقهاء) والقبائل في تشكيل مسار العلاقة مع القاهرة. كما تقدّم توصيفًا موجزًا لتداعيات القطيعة على الاستقرار المحلي، ولا سيّما بعد تدفّق القبائل العربية الكبرى إلى المجال الإفريقي، مع التركيز على الوقائع المؤسِّسة دون إطالةٍ في استعراض الأدبيات أو النتائج.

أولاً: الأمير المعز يرتب الأوضاع الداخلية للإمارة

بويع الأمير المعز بن باديس بالإمارة بعد وفاة أبيه، في آخر ذي الحجة سنة 406هـ/1016م، وكان آنذاك، في وصاية عمته السيدة أم ملال [1]؛ إذ كان عمره حوالي ثمان سنوات (ابن الأثير 1987: 88؛ ابن عذاري 1980 ج1: 262)، ورغم صغر سنه، فقد أظهر المعز من رجاحة العقل والفطنة وشمائل الكرم، ما أبهج المعزيين في وفاة والده، والمهنئين بولايته (ابن أبي دينار، 1993م).

وبعد أن تمت البيعة، للمعز في المهدية، رحل عنها إلى المنصورية [2]، فدخلها في محرم سنة 407هـ/ 1016م، وكان يسير بين يديه، حاملو البنود والطبول، ونزل في قصره وسرّ به الناس وسعدوا (ابن الأثير 1987، ج8: ص89؛ النويري 1403هـ).

وفي يوم السبت من صفر سنة 407هـ/ 1016م، بادر المعز ترتيب أمور إمارته؛ إذ استدعى عامل طرابلس، محمد بن الحسن، ليتولى نظر الجيش وإدارة شؤون البلاد، وعين عمالاً على مدن قابس[3]، ونفزاوة[4]، وقسطيلية[5]، وقفصة[6]، كما عقد لأيوب بن يطوفت، على سائر بلاد المغرب (النويري 1403هـ،ج24: 204؛ الهادي 1992م، ج1: 168– 169).

وفي آخر ذي الحجة من العام نفسه، تلقى الأمير المعز بن باديس الخلع والتشريف التي سيرها إليه الخليفة الحاكم بأمر الله الفاطمي (386–411هـ/ 996–1020م)، من مصر ومعها سجلٌ بلقب شرف الدولة (ابن الأثير 1987، ج8: 89؛ ابن عذاري 1980 ج1: 269؛ النويري 1403هـ، ج24: 204؛ الذهبي، د. ت ج2: 303؛ ابن العماد الحنبلي، د. ت ج3: 294.).

ثم نهض المعز بن باديس، للقضاء على الثورة التي يقودها، حماد بن يوسف، والذي استغل الأخير موت باديس، وصغر سن خليفته المعز، فهزم كرامة بن المنصور في أشير (ابن الأثير، 1987 ج8: 89؛ ابن خلدون 1999 ج11: 323– 324)، واستولى عليها، كما استولى على المسيلة، وحاصر مدينة باغاية[7]، فخرج إليه الأمير المعز بن باديس في صفر سنة 408هـ/1017م، وهزمه، ثم هرب حماد جريحاً إلى القلعة، وطلب الصلح من الأمير المعز، فأجابه المعز شريطة، أن يرسل حماد ابنه القائد[8]، فأرسله حماد إليه، واتفقا في العام نفسه، بأن يتولى حماد عمل المسيلة، وطبنة، ومرسى الدجاج[9]، وزواوة[10]ومقرة[11] ودكمة [12] وبلزمة[13] وسوق حمزة[14].

وبعد الإتفاق بينهما وضعت الحرب أوزارها، وانقسمت الدولة الزيرية إلى دولتين، دولة آل باديس أصحاب القيروان، ودولة آل حماد أصحاب القلعة (ابن الأثير 1987 ج8، 89؛ النويري، 1403: 203؛ يذكر ابن الخطيب (1964، ج3، ص76) وابن خلدون (1999، ج11، ص324) أنّ العلاقات بين المعز بن باديس وحماد قد تعزّزت من خلال المصاهرة بين الأسرتين، حيث تزوّجت السيدة أم العلو، شقيقة المعز، من عبد الله بن حماد سنة 415هـ/1124م (ابن الأثير، 1987، ج8، ص90؛ ابن عذاري، 1980، ج1، ص272؛ عبد الوهاب، 1353هـ، ص45–46).

وما لبث الأمير المعز يأمن آل حماد، حتى اضطر إلى التصدي لخطر قبيلة زناتة، التي قامت بمهاجمة قابس واستولت على دواب المعز، فخرج إليهم وهزمهم (ابن الأثير 1987 ج8: 133؛ أنظر: الهادي، 1992 ج1: 197).

ثم التفت المعز بعدئذ، لحركة عبد الله بن الحسن، والي طرابلس، سنة 413هـ/1022م، حينما قام بتسليم المدينة لخليفة بن ورّو[15]، انتقاماً من المعز، الذي قتل أخاه محمد، بعد أن كان قد قربه المعز منه في البداية، وأصبح وزيره، وحينما استبدّ بالسلطة واستأثر بالمال، وصار يخاطب الملوك تشبّهاً بالمعز (ابن الأثير 1987 ج8: 137)، عندها ما كان من المعز، إلا أن قتله سنة 413هـ/ 1022م، وصادر أملاكه وأمواله ورجاله، وعين أبا القاسم بن محمد بن أبي العرب مكانه، وولاه على إفريقية بأسرها (النويري 1403هـ ج4: ص207).

ولمّا وصلّ خليفة بن ورّو، إلى مدينة طرابلس، قتلت زناتة من كان بها من رجال صنهاجة، واستولى خليفة على المدينة، وأقام في قصر عبد الله بن الحسن، بعدما طرده منه، فلما سمع المعز بذلك، أودع أولاد عبد الله، ونفر من أهلهم في السجن، ثم قتلهم ثأراً للمقتولين من رجال صنهاجة بطرابلس (ابن الأثير 1987 ج8: 138؛ النويري 1403هـ ج24: 207).

استغل الأمير المعز، خروج خليفة بن ورّو من طرابلس لطلب، الفتوح بن القائد، الذي دخل في طاعة المعز، فكافأه المعز وأعطاه نفطة[16]، عندها خرج المعز إلى المهدية في محرم سنة 414هـ/1023م، ثم نزل صفاقس[17]، ثم إلى قابس، قاصداً طرابلس، ثم عرّج على المنصورية ليأخذ الناس ما يحتاجون إليه، من عدّة ومداد (ابن عذاري 1980 ج1: 270)، ولم تعرف نتائج تلك الحملة، لأن ابن عذاري الذي انفرد بهذه الرواية توقف عن سرد تفاصيل أخرى عنها (أنظر: نجوان 2014: 45).

وعلى أية حال، فإن زناتة لم تتوان عن مناوئتها وخروجها، ففي سنة 415هـ/1024م، قامت جموع زناتة وقطعت الطريق وأفسدت قسطيلية ونفزاوة، فأرسل إليهم المعز بن باديس، جيشاً كبيراً تمكن من هزيمتهم (ابن الأثير 1987 ج8: 146).

ويبدو أن، زناتة رأت من قوة المعز ما دفعها إلى طلب الصلح، فقد وردت رسلها ورسل كتامة على المعز سنة 417هـ/1026م، يطلبون الصلح منه، والدخول في طاعته، وذلك مقابل حفظهم للطريق، فأجابهم المعز إلى ما طلبوا ووصلهم وبذل أموالاً كثيرة (ابن الأثير 1987 ج8: 88).

وفي نفس العام، كاتب خليفة بن ورّو، الخليفة الفاطمي الظاهر لإعزاز دين الله (411هـ-427هـ/ 1020-1035م)، طالباً منه إقراره على ولاية طرابلس، وذلك مقابل، أن يتعهد لهُ بالطاعة وتأمين الطرق، فأقره الخليفة على ولايته، كما لم ينس خليفة أن يأمن جانب المعز بن باديس، فبعث إليه في الوقت نفسه، أخاه حماد بهدية، قبلها المعز وكافأه عليها (ابن خلدون 1999 ج3: ص88).

لم تدم العلاقات السلمية، بين المعز بن باديس وزناتة طويلاً، إذ عاودت زناتة الكرة مرة أخرى، وزحفت نحو القيروان سنة 420هـ/1029م، مما استدعى الأمر خروج المعز بنفسه إليها، والتقيا بموضع يعرف بحمديس الصابون[18]، ودارت بينهما معركة شديدة، هزمت فيها زناتة، وقتل منهم عدد كبير (ابن الأثير 1987 ج8: 174؛ ابن عذاري 1980 ج1: 274).

تابعت زناتة، هجومها ومحاربتها للأمير المعز بن باديس، ففي سنة 427هـ/1035م، كانت قد اجتمعت جموعها بإفريقية، وزحفت نحو المنصورية، فلقيتهم جيوش الأمير بموضع يعرف

بالجفنة بالقرب من القيروان، فاقتتلوا قتالاً شديدا، هزمت فيه جيوش الأمير المعز، وتركت المعركة، ثم التقوا في اليوم التالي وعاودوا القتال، فانهزمت زناتة وأسر وقتل منهم الكثير (ابن الأثير 1987 ج8: 221).

باغت المعز زناتة سنة 428هـ/1036م تحسباً وحرصاً منه، فألحق الهزيمة بهم وأكثر القتل فيهم وخرّب مساكنهم وقصورهم (ابن الأثير 1987 ج8: 221؛ ابن عذاري 1980 ج1: 275)، وتمكن في سنة 429هـ/1037م، جيش المعز من فتح بعض قلاع زناتة (ابن الأثير 1987 ج8: 228؛ النويري 1403هـ ج24: 209).

ولعل، الأمير المعز، أدرك أن المبادرة في مهاجمة زناتة سوف يحد من شوكتها وسطوتها، ولذا، نجده في سنة 430هـ/1038م، يقوم بالزحف إلى جموع زناتة في نواحي طرابلس، ولكن الزناتيون هزموه، وقتلوا ابن عمه عبد الله بن حماد، وأسروا أخته أم العلو، بيد أنهم، أطلقوا سراحها بعد مدة قصيرة، ثم نحرهم المعز للمرة الثانية فهزموه أيضاً، ولكن المعز لم ييأس، فعادوهم للمرة الثالثة، وفيها تمكن من هزيمتهم وإخضاعهم لسلطانه وعقد الصلح معهم (ابن خلدون 1999 ج13: 88–89)، وكالعادة، فإن الصلح لم يدم طويلاً، ففي سنة 433هـ/1041م، تمكن نزار[19] بن المعز من هزيمتهم (ابن عذاري 1980 ج1: 276).

لم تقف، المشكلات التي واجهت المعز بن باديس، عند تلك الحركات المناوئة، سواء التي قام بها حماد بن يوسف في القلعة أو الزناتيون في طرابلس، فقد واجهت المعز مشكلات أخرى، منها قيام ثائر نكّاري[20] بالاستيلاء على جربة[21] سنة 430هـ/ 1038م، وقتله لحاكمها ابن كلدين، فأرسل المعز إليها أسطولاً، تمكن من قتل أصحاب الثائر، وإعادة جربة تحت طاعة المعز بن باديس (التيجاني 1981: 125)، كما أنه في سنة 437هـ/ 1045م، واجه المعز بن باديس لواتة، وانتصر عليها وغنم منها أموالاً (ابن عذاري 1980 ج1: 276).

ثانياً: خلفية العلاقات الزيرية السياسية مع الفاطميين قبل ولاية الأمير المعز بن باديس

حافظ الأمير المعز على العلاقات الودية، التي كانت سائدة منذ أيام الأمير الزيري، أبو الفتوح يوسف بلكين بن زيري، والخليفة الفاطمي المعز لدين الله (341–365هـ/952–975م)، حيث تمكن الأخير من المحافظة على تبعية بني زيري إليه، حين اتبع معهم سياسة حكيمة، تضمّن له مظاهر تلك

التبعية، ولا تتعارض مع ما كان بنو زيري يطمحون إليه من الاستقلال في الحقيقة (مؤنس، 1410هـ ج1: 585). وعقب وفاة الخليفة الفاطمي، المعز لدين الله، في ربيع الآخر سنة 365هـ/975م، خلفه ابنه العزيز بالله (365-386هـ/975-996م)، فبادر أبو الفتوح يوسف في إظهار استمرار العلاقة الودية مع الفاطميين، فأرسل للخليفة الجديد هدية في جمادى الآخر سنة 365هـ/976م (ابن عذاري 1980 ج1: 229؛ ابن أبي دينار 1993: 97)، وهي أول هدية تصل للخليفة العزيز بالله بعد توليه الخلافة (ابن أبي دينار 1993: 97)، وبالمقابل، سارع الخليفة على إقرار أبي الفتوح يوسف، على ولاية إفريقية، وأرسل لهُ دراهم من السّكة التي ضربت باسمه (ابن أبي دينار 1993: 97)، مما يعني، شرعية أبو الفتوح في ولايته، وتأكيداً، لتبعيته للدولة الفاطمية بمصر (أنظر: خضيري، د.ت، 38).

وإمعاناً، من أبي الفتوح يوسف، في تأكيد تلك العلاقات الودية، قام في سنة 366هـ/976م، بفرض ضرائب باهظة على الناس، لإرسال ناتجها إلى الخليفة العزيز بالله.

وقد كلّف عامله على إفريقية والقيروان، عبد الله الكاتب، في جمعها، واشتط الأخير، وبالغ في الجمع، حتى بلغ ما جُبِيَ من القيروان وحدها، أكثر من أربعمائة ألف دينار عينًا، وظلّ عبد الله الكاتب على هذه الحال حتى وصل أمرٌ من الخليفة العزيز بالله بإيقافها (ابن عذاري 1980 ج1: 230)، علماً أن، عبد الله الكاتب في العام التالي 367هـ/977م، وبأمر من أبي الفتوح يوسف، أرسل الأموال المصادرة إلى الخليفة بمصر، كاتباً على كل صّرة اسم صاحبها، فقبل الخليفة بعضها، وردّ البعض الآخر إلى أصحابها (ابن عذاري 1980 ج1: 230؛ عفيفي 1989: 144).

ويبدو، أن هذه المبالغة في الولاء من طرف أبي الفتوح يوسف للفاطميين، تحمل في طياتها نوايا خفية، فبعد عام، من فرض تلك الضريبة القاسية على الناس، وفي نفس العام، التي أرسلت إلى حاضرة الخلافة الفاطمية، طلب أبو الفتوح يوسف، من الخليفة العزيز بالله، موافقته على ضمّ ولاية طرابلس وسرت واجدابية لحكمه (أنظر: نجوان 2014: 51).

ولا شك، أن بداية تغير العلاقة الودية بين الطرفين، قد بدأت من إظهار هذا الطموح لأبي الفتوح يوسف، والذي برز من لحظة ضمّه لتلك الولاية، حيث توسع نطاق حكمه، وساهم إلى حد كبير في عظم أمره، وعلو شأنه، وتوطيد مركزه، حتى بات، يظهر طاعته للفاطميين "مجاملة ومراقبة لا طائل وراءها" (ابن الأثير 1987 ج7، 361).

ولم يكن الخليفة العزيز بالله غائبًا عن إدراكه لذلك الطموح من نائبه على إفريقية، واستشعر

منـه القـوة، وحينهـا حـرص علـى إيوائـه للخـارجين والمنشـقين عـن أبـي الفتـوح يوسـف. ففـي سـنة 369هـ/979م، عندما هربا كباب ومغنين، ابنا زيري، من سجن أخيهما في مصر، استقبلهما الخليفة وخلع عليهما ووصلهما حتى نهاية تلك السنة، ثم أعادهما إلى إفريقية بأمرٍ منه، طالبًا من أبي الفتوح يوسف العفو عنهما، وعدم التعرض لهما، فما كان من الأخير إلا الانصياع لأمر الخليفة (ابن عذاري 1980 ج1: 237- 238).

كما أن العزيز بالله، كان يؤويّ مسبقاً أحد ألدّ أعداء أبي الفتوح يوسف، وهو يحيى بن علي بن حمدون (ابن عذاري 1980 ج1: 237- 238)، الذي هرب إلى مصر، عقب قتل المنصور بن أبي عامر لأخيه جعفر، فأحسن العزيز بالله استقباله، واحتفظ به، بديلاً يمكن أن يستفيد منه، فيما إذا، فكر بنو زيري في الاستقلال عن مصر (ابن خلدون 1999 ج7: 170؛ أنظر: العبادي 1957: 211؛ عفيفي 1989: 145). فلمّا علم أبو الفتوح بوصوله إلى مصر، غضب وقرر الانتقام، فقام بقتل ابن له كان قد بقي في المغرب بعد رحيل والده (ابن الآبار 1985 ج1: 308).

ويبدو أن الخليفة الفاطمي العزيز بالله فكّر في طريقة تقليص قوة أبي الفتوح يوسف، فأرسل إليه سنة 371هـ/981م، يطلب منه ألف فارس من خيرة صناديد صنهاجة للقدوم إلى مصر، ولكنّ أبا الفتوح يوسف كان فطنًا لغاية الخليفة، فأجابه أنه بحاجة إلى هؤلاء الفرسان للتصدي للخطر الأموي القريب من بلاده، وأخبره أنه سوف يتخلّى عن أمر إفريقية، ويأتي معهم إذا أصرّ الخليفة في طلبه، فاكتفى العزيز بهذا الرد وتغاضى عن طلبه (ابن عذاري 1980 ج1: 238؛ أنظر: البيلي 1993: 154).

وفي خضمّ، هذا التوتر الذي شاب العلاقة بين الطرفين، إلا أن، أبا الفتوح يوسف حاول أن يبدي تمسكه بالعلاقة الودية من جانبه ظاهرياً، ففي سن 370هـ/980م، حينما خرج بحملة عسكرية بالمغرب، بعث ابنه المنصور إلى القيروان، وأمره بتجهيز هدية وإرسالها إلى الخليفة العزيز بالله، فلبى المنصور أمره وتوجه إلى مصر، وكانت هذه أول هدية تخرج على يديه (ابن أبي دينار 1993: 97).

ازدادت حدة الفتور في العلاقة بعد وفاة أبي الفتوح يوسف، وتسلّم ابنه المنصور، ولا سيما أن الأمير الجديد استهل حكمه بتصريح يكشف عن نواياه في الاستقلال، إذ قال فيه للوفود التي قدمت لتهنئته بالإمارة: "إن أبي وجدي أخذا الناس بالسيف قهرًا، وأنا لا آخذهم إلا بالإحسان، وما أنا في هذا الملك ممن يُولى بكتاب ويعزل بكتاب، لأني ورثته عن آبائي، وورثوه عن آبائهم وأجدادهم حمير (ابن عذاري 1980 ج1: 43)، وفي هذا التصريح يظهر المنصور منادته للخليفة، وأنه لا يستطيع عزله بكتاب.

لم يتخل المنصور، عن تأييده المعنوي للعزيز بالله، لذا، أرسل في سنة 374هـ/984م، بهدية جليلة للخليفة الفاطمي، قيل إن قيمة ما كان فيها من الأمتعة والخيل والطُرّف، بلغ ألف ألف دينار عيناً (ابن الأثير 1987 ج7: 415؛ ابن عذاري 1980 ج1: 240؛ النويري 1403هـ ج24: 178؛ أنظر: خضيري د. ت: ص438).

ولكنّ، هذا التأييد الزائف من طرف المنصور، لم يثنِ العزيز من شكّه بل تأكده من رغبة المنصور الاستقلالية، لذا، بدأ بإثارة وتأليب قبائل البربر ضده، فأرسل في سنة 376هـ/986م، داعياً إلى كتامة، اسمهُ أبو الفهم الخراساني (ابن الأثير 1987 ج7: 431)، يدعوهم إلى طاعته، ويستميلهم إليه لكي يستطيع بهم محاربة المنصور، وأخذ إفريقية منه (ابن الأثير 1987 ج7: 431)، فلما وصل أبو الفهم إلى القيروان، أكرمه نائبها يوسف بن عبد الله الكاتب[22]، وأمده بالمال والخيل، ثم توجه إلى كتامة، ودعاهم فأجابوه والتفوا حوله، فكثر جمعه وعظم شأنه، وجمع العساكر حوله، وعمل البنود، وضرب السّكة، وشاع خبره (ابن عذاري 1980 ج1: 241). فعزم المنصور على محاربته، وكتب إلى العزيز يخبره بأمره، فأرسل إليه العزيز رسولين[23]، ومعهما رسالة، ينهاه فيها عدم التعرض لأبي الفهم وكتامة، وأمر العزيز الرسولين بالسير إلى كتامة بعد أداء الرسالة، فلمّا وصلا إلى المنصور، وأبلغاه مفاد الرسالة غضب المنصور، وأغلظ القول لهما وللعزيز أيضاً، وحجزهما، وتجهز لمحاربة كتامة وأبي الفهم (ابن الأثير 1987 ج7: 431؛ النويري 1403هـ ج24: 182).

فكرّ المنصور ملياً، قبل محاربة كتامة وأبي الفهم، وقرر بداية، أنه يستوجب التخلص من عبد الله الكاتب، باعتباره، أنه له اليد الطولى في نجاح مهمة أبي الفهم، سواء، عن طريق تقديم المساعدات المادية، أو العينية إليه[24]، والتقاعس في القضاء عليه، ومحاولة التقليل من أمره، والتصغير من شأنه، حتى تفاقم أمره واستفحل خطره (ابن عذاري 1980 ج1: 242؛ أنظر: البيلي 1993: 156)، وتأكد المنصور من صواب قراره، حينما أقدم الخليفة العزيز في سنة 377هـ/987م، بتعيين عبد الله الكاتب داعياً له (النويري 1403هـ ج24: 197)، فكان ذلك سبباً مباشراً في الخلاص منه[25]، ويبدو أنه، كان هناك اتفاق مسبق بين العزيز وعبد الله الكاتب، فجاء قرار تعيينهُ مكافأة له، على جهوده في مساعدة أبي الفهم، كما أن، منصبه الجديد، داعية شيعي، جعل بينه وبين رجال البلاط الفاطمي تقارباً، فاتهم بمكاتبتهم وتبادل السفراء معهم[26]، فرأى المنصور من هذا كله، تهديداً واضحاً على نفسه وإمارته[27]، فطلب منه اعتزال عمالة إفريقية فرفض قائلاً: "القتلة ولا العزلة" (ابن عذاري 1980 ج1:

242؛ النويري 1403هـ ج24: 180)، فقتله المنصور وقتل ابنه يوسف من بعده، وكان ذلك في رجب سنة 377هـ/987م (ابن عذاري 1980 ج1: 242؛ النويري 1403هـ ج24: 180– 181).

وعندما تخلص المنصور، من عبد الله الكاتب وابنه، بادر بالخروج سنة 378هـ/988م، إلى بلاد كتامة مصطحباً معه الرسولين، فقصد ميلة[28]، فهدم سورها وأخضعها، ونقل أهلها إلى باغاية، ثم توغل في بلاد كتامة، ومعه الرسولان يشاهدان أعماله، من هدم وتخريب، حتى وصل إلى سطيف[29]، معقل نفوذهم، وبعد هزيمة كتامة، فرّ أبو الفهم إلى أحد الجبال الوعرة، غير أنّ المنصور أرسل في طلبه، فأُحضِر إليه وقُتِل، ثم بالغ المنصور في التنكيل به، حتى بلغ الأمر إلى أن يأكل بعض جنده من لحمه، وهو ما عدّه المؤرخون من صور البطش والانتقام (ابن الأثير، 1987، ج7، ص431؛ ابن عذاري، 1980، ج1، ص243؛ النويري، 1403هـ، ج24، ص183). ولم يقتصر المنصور على ذلك، بل أعدم عددًا من قادة الدعوة ورجال كتامة، وأذاقهم ألوانًا من الذل والهوان. ثم عاد إلى أشير، حيث أطلق سراح الرسولين، فعادا إلى مصر وأخبرا العزيز بما شاهداه، فقالا: "لقد جئنا من عند قوم كالشياطين يأكلون الناس" (ابن الأثير، 1987، ج7، ص431).

عاود الخليفة العزيز، إلى سياسة الملاطفة والمدارة، بعدما قدّر حقيقة قوة المنصور، فأرسل إليه، هدية ثمينة ورسالة يطيب فيها خاطره، وتجنب الإشارة فيها، إلى أبي الفهم من قريب أو بعيد (ابن الأثير 1987 ج7: 431).

ولم يمضِ عامان على الهدية، حتى قامت كتامة بثورة ثانية، بقيادة أبو الفرج الخراساني، أتهم العزيز بإثارتها، ولم تشر المصادر صراحة إلى ذلك، وشكك بعض المؤرخين بحقيقة ضلوع العزيز بها (أنظر: مارسيه د.ت: ص186)، بينما أشار البعض الآخر بأصابع الاتهام إليه (أنظر: العبادي 1957: 213؛ عفيفي 1989: 147؛ مرمول 1983: 175)، متذرعين بذلك إلى دور العزيز في ثورة كتامة الأولى، ونهجه لسياسة إثارة الفتن والمؤامرات بصورة غير مباشرة (العبادي 1957: 213؛ عفيفي 1989: 147)، وخاصة، أن أبا الفرج زعيم الثورة، ادّعى انتمائه للعائلة الفاطمية[30].

والواضح، أن المنصور لجأ إلى طريقة جديدة، بعدما تأكد أن الخليفة العزيز يتبنى سياسة الفتن والمؤامرات ضده، وهي التعاطف المذهبي مع أهل السنة، ففي سنة 381هـ/991م، حينما كان متواجداً في المنصورية، وصله، أن عبداً من عبيده قذف بعض الصحابة –رضوان الله عليهم– فأصدر المنصور أمراً بقتله، وصلب جثته والمناداة على رأسه في القيروان (ابن عذاري 1980 ج1: 246؛ عفيفي 1989: 149).

وغاية المنصور، في انتصاره لأهل السنة، هي، إرسال رسالة ضمنية على ما يبدو إلى العزيز، بالتوجه إلى نهجٍ جديد، وهو العقيدة المذهبية، وأغلب الظن أن العزيز أدرك ذلك (عفيفي 1989: 148)، فعاد إلى سياسة التودد والمداراة، فأرسل، إلى المنصور في سنة 382هـ/ 992م، مرسوماً بولاية العهد لابنه باديس، وهو ما أثلج صدر المنصور، وضمن به استمرار أسرته في الحكم (ابن عذاري 1980 ج1: 246؛ مارسيه د.ت: 186).

وتأكيداً على حسن العلاقة بين العزيز ونائبه المنصور، أرسل العزيز إليه سنة 384هـ/ 994م، هدية جليلة ومعها فيل عظيم (ابن عذاري 1980 ج1: 246؛ ابن أبي دينار 1993: 100).

حرص الأمير باديس، فور توليه مقاليد الحكم، على توطيد علاقته بالخليفة العزيز بالله، وبادر بتجهيز هدية لإرسالها إليه (ابن عذاري 1980 ج1: 248؛ عفيفي 1989: 148– 149)، وأجاب طلب العزيز منه، بإرسال القاضي محمد بن عبد الله بن هاشم إلى مصر، فأرسل باديس إلى القاضي، ليأخذ معه الهدية إلى مصر، فاعتذر القاضي بعلة المرض، فرفض باديس عذره، وأرسل رجاله إليه، فأحضروه إلى رفادة[31] قهراً، إرضاءً للعزيز، وما لبث، أن وصل خبر وفاة العزيز، حتى تراجع باديس عن قراره، وأعاد القاضي إلى داره مكرماً معظماً (ابن عذاري 1980 ج1: 248؛ أنظر: البيلي 1993: 158).

حافظ باديس على العلاقة الودية، مع الخليفة الفاطمي الجديد، الحاكم بأمر الله (386–411هـ/ 996–1020م)، وذلك حينما أرسل إليه الحاكم في سنة 387هـ/997م، القاضي الباهري، ويحمل معه ثلاثة مراسيم، أولهما، يخبره بولايته الخلافة، وتلقيبه بنصير الدولة، والثاني، يعلمه بوفاة العزيز وتولية الحاكم، والثالث، يطلب فيه البيعة للحاكم، فبادر باديس إلى دعوة وجوه صنهاجة، وأخذ عليهم الطاعة للحاكم، وبعث باديس مع مبعوث الخلافة الفاطمي، الباهري أموالاً جليلة، حين عاد إلى مصر (ابن عذاري 1980 ج1: 248؛ النويري 1403هـ ج24: 186)، ثم جهّز هدية قيمة للخليفة الحاكم (النويري 1403هـ ج24: 186)، كما أن، الأخير أرسل في سنة 388هـ/998م، هدية عظيمة من الجواهر والأعلاق النفيسة إلى باديس (ابن عذاري 1980 ج1: 249).

ولكنّ، هذه العلاقة الودية بين الحاكم وباديس، لم تكن، إلا محاولة من كليهما، لتحقيق المكاسب السياسية، فهي غير حقيقة، والتنافس بينهما كان قائماً (الغنيمي، 1414هـ ج4: ص35؛ سالم 1966م ج2: 655)، فقد اتبع الحاكم سياسة أبيه، التي تقوم على إثارة الفتن، وتشجيع المؤامرات، وإذا فشلت،

يعود سريعاً إلى سياسة التودد والمصالحة، ويظهر ذلك جلياً، حينما أرسل عوصلة بن بكار، والي طرابلس، من قبل باديس، إلى الخليفة الحاكم، طالباً منه، أن يرسل رجلاً من طرفه ليسلّم إليه ولاية طرابلس، ويلتحق هو بمصر، فأرسل إليه الحاكم، يأنس الصقلي، واليه على برقة[32].

فاستولى عليها في سنة 390هـ/999م (ابن الأثير 1987 ج8: 9)[33]، فلما علم باديس بذلك، أرسل إلى يأنس، يستعلم منه حقيقة الأمر، وليتأكد، إن كان الحاكم قد ولّاه طرابلس، فليرسل إليه عهد الولاية ليقف عليه، فرد عليه يأنس بقوله: "إنما أرسلني مُعيناً ونجدة إن احتيج إليّ، ومثلي لا يطلب منه عهد بولاية لمحلي من دولة الحاكم" (ابن الأثير 1987 ج8: 9).

تأكد باديس من جواب يأنس، أن طرابلس قد خرجت عن نطاق حكمه، وعلى الفور أرسل جيشاً اشتبك مع يأنس، وبعد معركة ضارية، أسفرت عن قتل يأنس وعدد كبير من جيشه، وتحصن الباقون داخل طرابلس، فضرب عليهم الحصار، فأرسلوا إلى الحاكم، يطلبون العون والمساعدة، فسير لهم جيشاً، بقيادة يحيى بن علي بن حمدون، ومنحه مال برقة، وسار إلى طرابلس، واجتمع بجيش فلفل بن سعيد، الذي كان متواجداً في طرابلس، وتقدم الجيشان، إلى قابس سنة 393هـ/1002م، ولم يلبثا بها، حيث تراجعا، وعاد يحيى إلى مصر (ابن الأثير 1987 ج8: 25؛ ابن عذاري 1980 ج1: 251؛ سالم 1966 ج 2: 655)، واستقر فلفل وقبيلته زناتة في طرابلس، ويبدو أن، الحاكم قد شجّع زناتة في الاستقرار في طرابلس، لاستغلالها في إطار المنافسة ضد أطماع بني زيري، فقامت اضطرابات شديدة بين صنهاجة وزناتة (العبادي 1957: 215؛ سالم 1966 ج 2: 655؛ ماجد، 1985: 208)، فلما تولى فلفل سنة 400هـ/ 1009م، وخلفه أخوه ورو، ورحل إليها باديس، ودخل قصر فلفل، وطلب ورو منه العفو والأمان، فأجاب طلبه، وعاد إلى المنصورية بعد النصر (ابن عذاري 1980 ج1: 258؛ سالم 1966 ج 2: 656).

وبالفعل، يعود الحاكم الفاطمي، بسياسته إلى التودّد مع باديس، ففي سنة 403هـ/1012م، أرسل الحاكم إليه، هدية وسجلاً بإضافة ولاية برقة وأعمالها إليه (ابن عذاري 1980 ج1: 259)، فعادت العلاقة الودية بين الحاكم وباديس مرة أخرى، بل نجد باديس يبدي حرصاً على خلافة الحاكم، فعندما أرسل إليه الخليفة الحاكم سنة 404هـ/1013م، مرسوماً، يخبره فيه، أنه جعل ولاية العهد لابن عمه أبي القاسم عبد الرحمن بن الياس[34]، استاء باديس من هذا القرار، لأنه رأى فيه ذهاب الخلافة من بيت الحاكم وقال: "لولا أن الإمام لا يعترض على تدبير، لكاتبته ألّا يصرف هذا الأمر من ولده إلى ابن عمه" (ابن عذاري 1980 ج1: 260).

كما، أرسل باديس في العام التالي 405هـ/1014م، هدية ثمينة إلى الحاكم، وبعثت معها أخته السيدة ملال، هدية إلى السيدة أخت الحاكم، غير أن، تلك الهدايا استولى عليها العرب في برقة (ابن عذاري 1980 ج1: 261).

وفي العام نفسه، أرسل الحاكم إلى باديس خلعاً سنية، وسيفاً مكللاً، فضلاً، عن مرسوم إلى المنصور بن باديس، بولاية ما يتولاه أبوه، في حياته وبعد وفاته، كما لقبه بعزيز الدولة (النويري 1403هـ ج24: 260– 261).

أدرك الفاطميون، أن علاقتهم الودية مع بني زيري يترتب عليها مصالح دولتهم، منها أن ولاء بني زيري للمذهب الشيعي، مرتبط في علاقتهم الودية مع الدولة الفاطمية (حسن 1964: 334)، فكلما سادت المودة أخلص الزيريون في ولائهم، ومتى ساءت العلاقة تراجع ولائهم، وتركوا أمر أهل السنة، ولم يشددوا عليهم، ولم يهتموا بنشر المذهب الشيعي، كما لو كانت العلاقة طيبة (بن قربة، 1986م، ص21؛ خضيري د. ت: 54).

ودليل ذلك، الأحداث التي وقعت في تونس في أواخر حكم باديس، حيث إن العلاقة كانت ودية بين باديس والخلافة الفاطمية، فعندما قام أهل تونس بتحريض من الفقيه أبو محمد محرز بن خلف[35]، بقتل الشيعة في المدينة، فلما سمع باديس، غضب وعزم التوجه إلى أهل تونس، وتوعدهم قائلاً: "تكون الأرض، ولا تكون تونس" (عياض، 1418هـ ج2: 297)، غير أنه توفي في ذلك الحين، قبل تنفيذ تهديده[36].

يتبين أن، العلاقة بين بني زيري والفاطميين، كانت بين شدّ وجذب، حسب المصالح المشتركة بينهما، منذ أن تولى أبو الفتوح يوسف حتى وفاة باديس.

ثالثاً: الأمير المعز بن باديس والفاطميين

تولّى المعز بن باديس الحكم في وقت كانت فيه العلاقات مع الفاطميين مضطربة وغير مستقرة، إذ كانت تلك العلاقات خاضعة لطبيعة المصالح السياسية بين الطرفين. ومع بداية ولايته، ازداد التوتر بشكل ملحوظ، وشهدت الروابط مع الفاطميين تدهورًا كبيرًا، حيث لم يُخفِ الأمير الجديد نزوعه نحو الاستقلال عن هيمنتهم، كما أظهر رغبة واضحة في القضاء على المذهب الشيعي في مختلف أنحاء إفريقية. وقد تُرجمت هذه السياسة إلى أحداث دموية كان أبرزها المذبحة

التي تعرّض لها الشيعة في محرم سنة 407هـ/1016م، والتي مثّلت نقطة تحوّل في مسار العلاقات بين الطرفين (ابن الأثير، 1987، ج8، ص114).

سبب تلك المذبحة، أن المعز بن باديس كان ماشياً في القيروان والناس يسلمون عليه، ويدعون له، فاجتاز جماعة فسأل عنهم، فقيل له أنهم رافضة يسبون أبا بكر وعمر، فقال: رضي الله عن أبي بكر وعمر، فاتجهت العامة من فورها إلى المقلى[37]، بالقيروان، وهو مكان تجمع الشيعة بالمدينة، فقتلوا منهم خلقاً كثيراً، وأطلقت أيدي العامة في الشيعة، وكان ذلك، بتشجيع وتحريض عامل القيروان، الذي أراد الانتقام من المعز، حينما سمع عن رغبته في عزله.

ويؤكد القاضي عياض، رواية ابن الأثير، في الدور الذي قام به عامل القيروان في إذكاء نار هذه الفتنة (عياض، 1418هـ ج2: 229)، مضيفاً إليها، دور فقهاء السنة في تلك الفتنة، وبالتحديد، دور الفقيه أبو علي حسن بن خلدون [38]، الذي كان زعيم أهل السنة في القيروان، وأنه كان يثير العامة ضد الشيعة (عياض 1418هـ ج2: 230؛ الدباغ، د.ت: 152).

ويعزو ابن عذاري (ابن عذاري 1980 ج1: 273–274)، ميول المعز بن باديس المذهبية لأهل السنة، أنه تأدب وتعلم، على يد وزيره أبي الحسن بن أبي الرجال[39]، وكان سنياً مالكي المذهب، معروفاً بالورع والتقوى، فأدب المعز، ودلّه على مذهب مالك، وعلى السنة والجماعة، والشيعة لا يعلمون ذلك ولا أهل القيروان، وذات يوم، خرج المعز في أحد الأعياد إلى المصلى وهو غلام، فكبا به فرسه، فاستغاث بالشيخين أبي بكر وعمر، فبادرت جماعة الشيعة التي كانت في عسكره لقتله، فتصدى لهم عبيده ورجاله، ومن يكتم مذهب السنة من أهل القيروان، ووضعوا السيف فيهم، فقتل منهم، ما يزيد على الثلاثة آلاف، وسال الدم الغزير، حتى غطى بقعة كبيرة من الأرض، أطلق عليها اسم بركة الدم.

اختلف المؤرخون، بشأن تلك المذبحة، فابن بسام، يُحمّل المعز بن باديس، مسؤولية تلك الفتنة بقوله (ابن بسام 1998 ج4: 344؛ التيجاني 1981: 17–19): "فأول ما افتتح به شأنه وثبت به زعم سلطانه قتل الرافضة"[40]، ويروي صاحب كتاب الاستبصار (مجهول 1997: 167–168)، سبب قتل الشيعة في إفريقية يعود إلى أن المعز بن باديس كان يضمّر حب الصحابة – رضي الله عنهم – وكان يظهر التشيع. فعندما كان ماشياً في القيروان إذ كبت به فرسًا، فقال: "أبو بكر وعمر"، فلما سمع منه أهل القيروان ذلك، قاموا على الشيعة فقتلوهم، وبلغ عدد من قتل منهم في القيروان ونواحيها ما يزيد على العشرين ألفًا، بينما يذكر النويري (النويري 1403هـ ج24: 201)، حينما كان المعز يسير في القيروان، مرّ بجماعة فسأل عنهم، فقيل له أنهم الرافضة، ولم يكن يعلم من هم

الرافضة، فلما علم أنهم يسبون الشيخين، أبا بكر وعمر، قال: "رضي الله عن أبي بكر وعمر"، وعلى أثر ذلك قام العامة بقتل الشيعة، ويذهب ابن خلدون (ابن خلدون 1999 ج11: 325)، إلا أن، المعز بن باديس، كان منحرفاً عن مذاهب الرافضة ومنتحلاً للسنة، فأعلن، عن مذهبه في أول ولايته ولعنّ الرافضة، غير أن أحد المؤرخين المحدثين (محمود 1950: 97)، ينفي مسؤولية المعز عن تلك الفتنة، معللاً ذلك، بأن صغر سن المعز لم يهيئ له التفقه في فهم المذهب السني أو الشيعي، ويحمّل عامل القيروان سبب تلك الفتنة.

ويبدو أن، المعز بن باديس، لم ينكر قتله للشيعة، وذلك عندما صرّح عن قتلهم في معرض حديثه مع الفقيهين أبي عرمان الفاسي (ت430هـ)[41]، وأبي بكر الخولاني (ت432هـ)، حين سألهما: "ألم أقتل المشارقة"[42].

وعلى أية حال، فإن توابع الفتنة لم يقتصر على القيروان وحدها، إذ امتدت لتصل نارها أغلب مدن إفريقية، فقتل المشارقة حيثما وجدوا، وأحرقوا بالنار، وانتهبت أموالهم، وهدمت دورهم، وهربوا، ولجأ عدد منهم إلى المسجد الجامع بالمهدية، ولم يسلموا رغم ذلك، واقتحموا عليهم المسجد، وقتلوا كل من فيه رجالاً ونساءً (عياض 1418هـ ج2: 230؛ ابن الأثير 1987 ج8: 114؛ الدباغ د. ت ج3: 152؛ ابن عذاري 1980 ج1: 268؛ النويري 1403هـ ج24: 201)، وفي المنصورية، قدر عدد المشارقة بألف وخمسمائة، وحوصروا حتى قتل أكثرهم (ابن عذاري 1980 ج1: 268؛ النويري 1403هـ ج24: ص202)[43]، وقد وافق قتل الشيعة في سائر إفريقية قول الشعراء فيهم، والرغبة في التخلص منهم نهائياً، كقول الشاعر القاسم بن مروان[44]: (ابن عذاري 1980 ج2: 274)

وســـوف يقتلـــون بكـــل أرضٍ

كمـــا قتلـــوا بـــأرض القيـــروان

مما لا شك فيه، أن المصالح السياسية المشتركة بين الزيريين والفاطميين، رغم تلك المذبحة، فرضت على الأمير المعز بن باديس، ألّا يقطع علاقته مع الخلافة الفاطمية، فقد كان المعز في حاجة ماسة إلى تأييد الفاطميين، في حربه ضد عمه حمّاد (ابن عذاري 1980 ج2: 275)، كما أن، تلك الأحداث الدامية التي سادت معظم مدن إفريقية، والتي امتدت إلى عدة شهور أثارت خوف المعز – رغم ميوله السنيّة– وحسب في الوقت نفسه حساباً، لعلاقته مع الفاطميين، مما اضطره الأمر للقضاء عليها، والتخلص من زعيم السنة في القيروان، والمحرّض على الثورة، الشيخ أبو علي بن خلدون، في

شوال سنة 407هـ/1017م[45].

ولعل، إجراء المعز في قتله لزعيم السنة بالقيروان، هي مناورة سياسية، للتقرب من الفاطميين، مما جعل الخليفة الحاكم بأمر الله، يتغاضى عمّا سفك من دماء الشيعة، فبعد حوالي شهرين من قتل الشيخ أبي علي بن خلدون، أرسل الحاكم، في آخر ذي الحجة، سجلاً للمعز بن باديس، يخاطبه فيه بشرف الدولة (ابن الأثير 1987 ج8: 89؛ ابن عذاري 1980 ج1: 269)، ولم يذكر شيئاً لما تعرض له الشيعة من القتل والإحراق (ابن الأثير 1987 ج8: 89).

وأعقب ذلك، الحاكم بإرسال، هدية سنة 411هـ/1020م، وصلت إلى المعز بن باديس، وتحوي، سيفاً مكللاً بنفيس الجواهر، وخلعة من لباسه لم ير مثلها، وقرئ على المعز مرسوم فيه من التشريف، لم يصل لأحد قبله (ابن عذاري 1980 ج1: 269).

وفي نفس العام أيضاً، أرسل الحاكم، إلى المعز مرسوماً آخر وخمسة عشر علماً منسوجة بالذهب، وذلك، مكافأة للمعز، الذي أرسل إليه يبشره بنهاية الخلافة الأموية بالأندلس (ابن عذاري 1980 ج1: 269؛ أنظر: ماجد 1985: 217؛ سالم 1966 ج2: 659).

وبعد وفاة الخليفة الحاكم، سنة 411هـ/1020م، تقلدّ الخلافة ابنه، فسار على نهج سياسة التودد والمداراة مع الأمراء الزيريين، إذ بادر في سنة 414هـ/1023م، بإرسال تشريفاً عظيماً للمعز بن باديس، وزاده لقباً إلى جانب لقبه، فسماه شرف الدولة وعضدها، وبعث إليه ثلاثة خيول ركوبة، بسروج نفيسة، وخلعه من نفيس ثيابه، ومنجوقين منسوجين بالذهب والفضة، لم يدخل إفريقية مثلها من قبل، وعشرين بنداً مذهبة ومفضضة، فلقيها المعز، أجمل لقاء وأعطاها حقها من الإكرام، وقرئت السجلات بين يديه، ثم أمر بقراءتها بجامع القيروان، كما أمر، بنسخها وتوزيعها في كافة مدن إفريقية (ابن عذاري 1980 ج1: 271؛ أنظر: عفيفي 1989: 159).

ثم أتبع الخليفة الظاهر، مرسوماً آخر في العام نفسه، إلى المعز، بزيادة لقب آخر، وذلك تشريف للمعز، فأمر أن، يكاتب "من الأمير شرف الدولة وعضدها" (ابن عذاري 1980 ج1: 271– 272).

وبالمقابل، وفي إطار العلاقة الودية بالخليفة الفاطمي، أرسل المعز بن باديس، في سنة 420هـ/1029م، هدية جليلة، من جملتها عشرون جارية حسان، وثلاثة جياد من الخيل الثمينة المحلاة بسروج من الذهب واللؤلؤ والفضة وعدد من الثياب (القاضي الرشيد 1959: 68–69؛ أنظر: خضيري د. ت: 59).

وردّ الخليفة الظاهر، على هدية المعز، بأن أرسل للأخير، هدية تحوي سائر أنواع الطيب

والجواهر، وغير ذلك، من الملابس والفرش والأعلام والبنود، هذا فضلاً، عن الجواري الحسان المغنيات والراقصات والخيل العربية (القاضي الرشيد 1959: 70–71؛ أنظر: خضيري د. ت: 59).

ظلّ المعز بن باديس، على سياسة الولاء الأسمية للخلافة الفاطمية، حتى أوائل عهد الخليفة المستنصر بالله (427–487هـ/1035–1094م)، إذ، أبقى المعز على نائبه في القاهرة، الذي يتولى أموره أمام المستنصر (ابن ظافر 2001: 143؛ ماجد 1985: 218)، كما، كانت العملة في إفريقية تسك باسم المستنصر (ماجد 1985: 218)، بيد أن، المعز قرر تغيير سياسته، سعياً وراء الاستقلال بإمارته عن الخلافة، ولعل، الظروف التي كان ينتظرها المعز أصبحت مواتية له، فمنها، أن شوكة أهل السنة قد قويت، بعد فتنة سنة 407هـ/1016م، فالانتصار الذي أحرزه أهل السنة، آنذاك، قد أعلى كلمتهم وشدّ من أزرهم، وأضعف المذهب الشيعي، وفرق شمل المشارقة بمدن إفريقية (محمود 1950: 99).

كما أن، حالة الكتمان والتقية، التي كان يبطنها المعز لمذهب أهل السنة، يبدو، أنها طغت على مظهر الولاء والطاعة الزائفين للفاطميين، فقد أرسل إلى الفقيهين أبي بكر الخولاني وأبي عمران الفاسي، من يسألهما عن صحة الصلاة بثياب عليها طرز الخلفاء الفاطميين، فأجابه الخولاني بغضب، قائلاً: "هذا سؤال أحمق أخرق قليل المعرفة" (الدباغ د. ت ج3: 167)، أما الفاسي فأجابه، بقوله: "إنما يجب على من بسط الله يده أن يمنع من ذلك" (الدباغ د. ت ج3: 167)، فجمع المعز بين الفقيهين في مجلسه، وسأل الخولاني، لماذا أجاب بذلك، فأوضح الخولاني، أن إجابته فيها معنى التنبيه على بقاء مظاهر أخطر من ذلك، تعكس نفوذ الفاطميين، منها بقاء السّكة والبنود على ما هي عليه، فعلل المعز، لهما بأن السّكة والبنود أبقيت لمصلحة الحجاج والمسافرين (الدباغ د. ت ج3: 167؛ انظر: البيلي 1993: 168).

ثم بدى تأثير أهل السّنة أكثر قوة، في تسريع قرار المعز نحو إعلان القطيعة مع الفاطميين، وذلك، عندما قاطع أهل القيروان صلاة الجمعة، بسبب إبقاء الدولة على المذهب الشيعي، فكان بعضهم، إذا بلغ المسجد، قال سراً "اللهم اشهد، اللهم اشهد" (ابن عذاري 1980 ج1: 277)، ثم يذهب ويصلي الظهر أربعاً في منزله، واستمر الحال على ذلك دهراً، حتى تعطّلت الجمعة (ابن عذاري 1980 ج1: 277).

إضافة إلى تلك الأسباب، فإن، نفوذ وقوة المعز بن باديس، ساهمت، في إقدامه على الاستقلال

عن الفاطميين، فقد كان ملكه، حسب رأي ابن خلدون (ابن خلدون 1999 ج11: 324): "أضخم مُلّك عُرف للبربر بإفريقية وأترفه وأبذخه"، فذاع صيته، وهادته الملوك وقصدته الوفود، فكان إلى جانب تلقيه الخلع والهدايا من آباء الخليفة المستنصر بالله، تتوافد عليه وفود الأمراء والملوك.

ففي، سنة 415هـ/1024م، تلقى المعز هدية جليلة من حاكم بسكرة (ابن عذاري 1980 ج1: 273)[46]، كما، أرسل إليه ملك السودان، في سنة 423هـ/1031م، هدية ثمينة (ابن عذاري 1980 ج1: 275)، وفي سنة 426هـ/1034م، تلقى هدية ثمينة من ملك الروم (ابن عذاري 1980 ج1: 275).

كما أن، ضعف الدولة الفاطمية آنذاك، وانشغالها بالفتن والمنازعات، ساهم في تشجيع المعز على الانفصال عنها (أنظر: نجوان 2014: 74)، وعلى الأغلب، أن السبب الأهم الذي دفع المعز إلى إعلان انفصاله عن الفاطميين، ذلك الخلاف، الذي كان بينه وبين وزير الخليفة المستنصر، والمعروف "باليازوري" (442–450هـ/1050–1058م)[47].

ورغم، هذه الأسباب والعوامل، لم يغامر المعز بن باديس في الانفصال وخلع الفاطميين رسمياً مرة واحدة، بل نجده، تدرج في الخلاص من تبعيته للفاطميين شيئاً فشيئاً.

تضاربت روايات المؤرخين، في تحديد تاريخ انفصال المعز بن باديس عن الدولة الفاطمية، فبعضهم، حدد ذلك سنة 435هـ/1043م (ياقوت 1990 ج3: 273؛ ابن الأثير 1987 ج8: 265؛ النويري 1403هـ ج24: 209)، وانفرد ابن خلدون، في مناسبة بتحديد تاريخ الانفصال سنة 437هـ/ 1045م (ابن خلدون 1999 ج11: 29)، بينما ذهب آخرون إلى أن ذلك كان سنة 440هـ/ 1048م (ابن الأثير 1987 ج8: 295؛ ابن عذاري 1980 ج1: 277؛ الذهبي 1986: 187؛ الذهبي د. ت ج2: 276؛ القلقشندي 1985: 349 ؛ القلقشندي 1918 ج5: 124؛ المقريزي 1991 ج1: 216؛ ابن العماد الحنبلي د. ت ج3: 264؛ ابن خلدون 1999 ج7: 130–131؛ ابن أبي دينار 1993: 105)، ورأى البعض، أن ذلك كان في سنة 441هـ/1049م (ابن الخطيب 1964 ج3: 73؛ ابن أبي الضياف 1963: 138؛ الباجي د.ت: 346–347).

وفي رواية أخرى، ذهب عدد من المؤرخين، إلى أن الانفصال كان سنة 443هـ/1051م (ابن ظافر 2001: 143–144؛ ابن ميسر د.ت: 11–12؛ ابن خلكان 1977 ج5: 229؛ ابن تغري بردي، د.ت ج5: 50؛ المقريزي 1991 ج3: 124؛ السلاوي 1954م ج1: 165).

والجدير بالذكر، أن هذا الاختلاف بين المؤرخين القدامى، قد أربك أيضاً المؤرخين المحدثين، فقد

حدد المؤرخ الإنجليزي لين بول (Lane Pool)، تاريخ ذلك الانفصال في سنة 438هـ/1046م، مستنداً على أخر عملة نقدية تحمل أسم الخليفة الفاطمي في مدينة المنصورية (Stanley 1901: 138).

ولكنّ، المؤرخ أحمد مختار العبادي، رجح حدوث الانفصال في سنة 443هـ/1051م، معتمداً على ما ذكره المقريزي في كتابه اتعاظ الحنفا، وعلى أن وزارة اليازوري، الذي أخذ خلافه مع المعز سبباً مباشراً، في هذا الانفصال تبدأ في عام 442هـ/1050م (العبادي 1957: 218 حاشية 3).

ورأى المؤرخ عبد العزيز سالم، أن هذا الانفصال جرى في سنة 440هـ/1048م، معللاً ذلك، بأن وزير المستنصر قبل اليازوري، هو أبو القاسم الجراجرائي [48]، المتوفي سنة 436هـ/1044م، كان قد بلغه ما أظهره المعز سنة 433هـ/1044م (ابن عذاري 1980 ج1: 276)، من التودد إلى الخليفة العباسي القائم بأمر الله، وما كان يقوم به المعز من اضطهاد الشيعة، والدعوة للمذهب المالكي، فغضب الخليفة المستنصر، وخاطب المعز "محذراً وهو يراجعه بالتعريض بخلفائه والقدح فيهم، حتى أظلم الجو بينه وبينهم" (ابن خلدون 1999 ج11: 325).

وعقّب عبد العزيز سالم، أنه بالرغم من غضب المستنصر من سياسة المعز، إلا أنه، لم يرغب في أن تتم القطيعة على يديه، آملاً، أن تتحسن في القريب القادم، كما أنه كان مشغولاً، وقتئذ، بالحركات الانفصالية عن الدولة الفاطمية في بلاد الشام [49]، ويبدو أن، الخليفة المستنصر لم يعاود سياسة اللين والمداراة، بينه وبين المعز بن باديس، مثلما كان يفعل أسلافه، فازدادت قوة الخلاف عمقاً، وتوترت العلاقات بين الطرفين، حتى أدى في النهاية إلى القطيعة والانفصال في سنة 440هـ/1048م (أنظر: سالم 1966 ج2: 660-661؛ ماجد 1985: 219).

وعلى أية حال، وبالرغم من اختلاف المؤرخين، حول تاريخ الانفصال، يبدو أن، سنة 440هـ/1048م، أقرب إلى الصواب، لأن ابن عذاري، وابن خلدون، كانا من بين الذين حدّدوا الانفصال في هذه السنة، فهما أكثر دقة في تاريخ المغرب من غيرهما (أنظر: مرمول 1983: 178).

ولمّا وصل الخبر، إلى الخليفة المستنصر الفاطمي، بأن المعز بن باديس قد قطع الخطبة للفاطميين، وأصبح يدعو إلى الخليفة القائم العباسي، أرسل من فوره، إلى المعز يهدده بقوله: "هلاً اقتفيت آثار آبائك في الطاعة والولاء" (ابن خلكان 1977 ج5: ص234)، فرّد عليه المعز قائلاً: "إن آبائي وأجدادي كانوا ملوك المغرب قبل أن تملكه أسلافك، ولهم عليهم من الخدم أعظم من التقديم، ولو أخرّوهم لتقدموا بأسيافهم، واستمر على قطع الخطبة" (ابن خلكان 1977 ج5: ص234).

وتأكيداً منه، في تحدّيه للمستنصر أمر المعز في العام نفسه، 440هـ/1048م، بلعن الفاطميين في الخطب ومما جاء فيها: "اللهم والعن الفسقة الكفار المرائين الفجار أعداء الدين وأنصار الشياطين المخالفين لأمرك والناقضين لعهدك المتبعين غير سبيلك، والمبدلين لكتابك، اللهم العنهم لعناً وبيلاً، واخزهم خزياً عريضاً طويلاً (الدباغ د. ت ج3: 196؛ ابن عذاري 1980 ج1: 277–278).

ولم يكتف، المعز بهذا اللعن، بل نجده يأمر الخطيب بشتمهم بأبشع العبارات، فلمّا حضر في الجمعة الأخرى، أبلغ الخطيب بشتمهم، بما فيه شفاء لنفوس المؤمنين (ابن عذاري 1980 ج1: 278).

ثم التفت، المعز في شعبان سنة 441هـ/1049م، إلى تعزيز الانفصال بصورة رسمية، إذ أمر بتغيير السّكة، وبضرب ما لديه من الدنانير والدراهم، التي كانت تحمل أسماء الفاطميين، وإزالة أسمائهم من الرايات والبنود (ابن عذاري 1980 ج1: 278)، وأصدر أمراً، في شهر شوال يمنع تداول العملة الفاطمية، معلناً تشديد العقوبة على كل من يتعامل بها (ابن عذاري 1980 ج1: 279؛ أنظر: ابن عامر، 1972م، ص31–32).

ترك، المعز بن باديس، في البداية، بعض الأشياء العامة، مثل: احتفاظه بلون أعلام الفاطميين، ولكنّ توليّ اليازوري الوزارة في سنة 442هـ/1050م، واشتداد الخلاف بينهما، بسبب تقليل المعز من شأن وقدر اليازوري، خلافاً، لما كان يفعله في مخاطبته مع غيره، ممن تقلدّوا الوزارة، إذ كان يخاطبهم "بعبده"، بينما خاطب اليازوري "بصنيعته" (ابن الصيرفي 1990: ص76؛ ابن ظافر 2001: 142؛ ابن الأثير 1987 ج8: 295؛ ابن ميسر، د. ت ص12؛ المقريزي 1991 ج12: 212؛ المقريزي 1991 ج3: 376)، فغضب اليازوري من ذلك، واستدعى القاسم بن الأخوة، نائب المعز في القاهرة، وعنّفه على مخاطبة المعز إياه، فأرسل النائب بدوره إلى المعز، فلم يعبأ بذلك، وأصرّ على نهجه، وما كان من اليازوري، إلى أن أحضر سكين دواته، ثم طلب نائبه، مرة ثانية، وقال له: "قد تلطفنا في أخذ السكين ولو شئنا لتلطفنا في ذبحه" (ابن الصيرفي 1990: 76).

وأعطاه إياه، ليرسلها إلى المعز، ولم يأبه المعز، وأطلق لسانه في اليازوري، فأرسل الأخير من أحضر نعله، واستدعى نائبه للمرة الثالثة، وأمره قائلاً: "اكتب إلى هذا البربري الأحمق وقل لهُ: إن عقلت وأحسنت أدبك وإلا جعلنا تأديبك بهذه" (ابن الصيرفي 1990: 77)، فلم يرتدع المعز، وجرى على عادته في هجر القول (ابن الصيرفي 1990: 77؛ أنظر: خضيري د. ت).

ولعل هذا الخلاف، كان لهُ أثره في إعلان المعز، انفصاله الروحي والسياسي نهائياً عن الدولة الفاطمية، فقد قام، بإلغاء الأشياء العامة، وبعث رسولاً إلى الخليفة العباسي القائم، ليقدم له الطاعة

والولاء، وليحضر الخلع، وأجاب الخليفة طلبه ورغبته، وأرسل إليه رسولاً يدعى أبا غالب الشيرازي، ومعه العهد واللواء الأسود، غير أن، جنود ملك الروم قبضوا عليه، فأرسله الملك إلى مصر، فأمر المستنصر بحرق العهد واللواء والهدية (ابن ميسر د. ت: 12؛ المقريزي 1991 ج2: 214).

فاستعاض المعز عن اللواء العباسي، بثياب بيضاء، أخرجها من فندق الكتان، وأمر الصباغين بصبغها باللون الأسود، فصبغوها بأحلك السواد، وجمع الخياطين، فقطعوها أثواباً، ثم جمع الفقهاء والقضاة إلى قصره، ومعهم، خطيبي القيروان وجميع المؤذنين، وكساهم ذلك السواد، وتوجهوا برفقة المعز إلى جامع القيروان، ثم صعد الخطيب المنبر، وخطب خطبة، دعا فيها للخليفة القائم العباسي، وللمعز بن باديس، وولي عهده تميم، ثم شتم الفاطميين ولعنهم (ابن عذاري 1980 ج1: 280؛ أنظر: سالم 1966 ج2: 663؛ عفيفي 1989: 164).

وبعد أن، اكتمل الانفصال السياسي والمذهبي، للمعز بن باديس عن الدولة الفاطمية، انتشر أمره، ووصل صداه إلى الأقاليم المجاورة، ففي سنة 443هـ/1051م، وردّ على المعز، كتاب من الأمير، جبارة بن مختار العربي يبايعه بالطاعة، ويخبره أنه وأهل برقة، قد أحرقوا المنابر التي كان يدعى عليها للفاطميين، وبأنهم أحرقوا راياتهم، وتبرأوا منهم، ولعنوهم على منابرهم، وبأنهم أقاموا الدعوة للخليفة القائم العباسي (ابن عذاري 1980 ج1: 288).

رابعاً: موقف الفاطميون من المعز بن باديس، بعد خلع طاعتهم

فكّر الخليفة المستنصر الفاطمي، وبمساندة وزيره اليازوري، في الانتقام من المعز بن باديس، بعد خلعه لطاعتهم، وتوجيه ضربة قوية لهم، إذ إن المعز وآباءه، هم صنيعة الفاطميين، وما اختاروهم إلا ليكونوا لهم عوناً على أعدائهم، لا عليهم مع أعدائهم (ابن الأثير 1987 ج8: 296؛ أنظر: حقي د.ت: 64).

ولمّا، كانت الخلافة الفاطمية، غير قادرة على التدخل المباشر في شؤون إفريقية، وردع المعز، فهي في حالة ضعف، جراء الاضطرابات الداخلية، والحروب الخارجية في بلاد الشام، إضافة إلى، أن المكوّن العسكري لديها، كان عدداً كبيراً من المغاربة، وتجمعهم رابطة القربى مع المعز بن باديس، فضلاً، عن إهمال الدولة لهم منذ أيام الخليفة العزيز، فاهتدى الخليفة المستنصر وبمشورة وزيره، إلى إرسال قبائل بني هلال [50]، وبني سليم[51]، الذي يقيمون في صعيد مصر إلى إفريقية للانتقام من المعز بن باديس (ابن

حزم 1982: 273؛ القلقشندي 1982: 117).

تواجد العرب، من بني هلال وسليم في مصر، منذ، أيام الخليفة العزيز بالله الفاطمي، الذي نقل أشياعه منهم، وأنزلهم في صعيد مصر، وبالتحديد، في العدوة الشرقية من النيل، فأقاموا هناك، ولكنّهم، لم ينقطعوا عن فسادهم (ابن خلدون 1999 ج11: 27؛ المقريزي 1991 ج2: 215– 216؛ السلاوي 1954 ج1: 163؛ أنظر: سالم 1966 ج2: 666)، وفي عصر الخليفة المستنصر، تفاقم خطرهم، وازداد شرّهم، فأحرق البلاد والدولة، فأشار الوزير اليازوري، على الخليفة المستنصر، باصطناعهم واستمالة شيوخهم، وتقليدهم، أعمال إفريقية، ودفعهم إلى محاربة بني زيري، فإذا، انتصروا عليهم، أصبحوا أولياء للدعوة الشيعية وعمالاً بتلك النواحي، وإذا، هزموا فإنه بذلك يتخلص من عنصر مدمر في مصر، دون أن يتكلف أي مشقة في محاربتهم، أو محاربة بني زيري (ابن خلدون 1999 ج11: 30؛ السلاوي 1954 ج1: 165؛ أنظر: سالم 1966 ج2: 666– 267؛ حنفي، 2005: 251)[52].

وافق هذا الرأي، هوى المستنصر، الذي يتحرى فرصة للانتقام من المعز بين باديس، فأحضر اليازوري، أحد أمراء الدولة الفاطمية، وهو مكّين الدولة أبا الحسن العقيلي، وكان معروفاً برجاحة عقله، وأرسله إلى زغبة [53]، ورباح[54] من بطون بني هلال بخلع سنية، وهدايا كثيرة وأمره، أن يصلح بينهما، ويتولى دفع ما عليهما من ديات فتم ذلك (ابن ميسر د. ت: 12؛ المقريزي 1991 ج2: 215؛ المقريزي 1991 ج3: 378).

ووزع اليازوري، على عامتهم بعيراً، ودينار لكل فرد منهم، وأباح لهم إجازة النيل، وكان لا يسمح لهم بذلك وقال لهم: "قد أعطيتكم المغرب، وملك المعز بن بلكين الصنهاجي العبد الآبق، فلا تفتقرون" (ابن خلدون 1999 ج11: 31؛ السلاوي 1954 ج1: 165)، ثم كتب إلى المعز: "أما بعد، فقد أنفذنا إليكم خيولاً فحولاً، وأرسلنا عليها رجالاً كهولاً، ليقضي الله أمراً كان مفعولاً" (ابن الأثير 1987 ج8: 296؛ ابن خلدون 1999 ج11: 31؛ المقريزي 1991 ج2: 216؛ السلاوي 1954 ج1: 165).

يبدو أن، هذا العرض من جانب الدولة الفاطمية، إلى تلك القبائل العربية، قد وجد قبولاً، وأثار أطماعهم، فأجازوا النيل إلى برقة، واستولوا عليها، لأن معظم سكانها، قتلوا في حروبهم مع المعز، واستوطنوها (ابن الأثير 1987 ج5: 296؛ النويري 1403هـ ج24: 211؛ أنظر: عنان1990: 299)، وما لبثوا، أن كتبوا إلى إخوانهم بشرقي النيل، يحضّونهم على اللحاق بهم، فأجازوا إليهم، وتقاسموا الأراضي المفتوحة، فحصل بني سليم على الشرق وبني هلال الغرب، إذ استقر بنو سليم في برقة، وخربّوا إجدابية وسرت وغيرها من المدن، في حين، اتجهت قبائل بنو هلال إلى إفريقية،

وكانوا "كالجراد المنتشر لا يمرّون على شيء إلا أتوا عليه" (ابن خلدون 1999 ج11: 31؛ المقريزي 1991 ج2: 217)، إلى أن، وصلوا إلى إفريقية سنة 443هـ/1051م (ابن خلدون 1999 ج11: 31؛ المقريزي 1991 ج2: 217)[55].

حينئذ، لم يكن أمام المعز بن باديس بدّاً، حينما، رأى هجوم العرب إلى إفريقية، إلا محاولة استمالتهم ومحالفتهم، فاستدّعى أمير قبيلة رياح مؤنس بن يحيى، وكان أول من وصل إلى إفريقية فقرّبه منه، وزوجه إحدى بناته، وفاوضه، في استدعاء العرب من نواحي إفريقية، ليشدّ أزره ضد بني عمه (ابن عذاري 1980 ج1: 288؛ ابن خلدون 1999 ج11، ص31–32)، فالمعز، كان غاضباً من صنهاجة، ومحباً لاستبدالهم، فنصحه مؤنس، وعرّفه بأن هؤلاء العرب، ميالون للفوضى، ولا ينقادون للطاعة، فأصرّ المعز على رأيه، وألحّ عليه، في استقدامهم، حتى استفز مؤنس بقوله له: "إنما تريد انفرادك، حسداً منك لقومك"(ابن عذاري 1980 ج1: 288؛ ابن خلدون 1999 ج11، ص31–32)، فاضطر مؤنس، بالتوجه إلى تومه، ونجح في استقدامهم، فما أن، وصلوا إلى إحدى القرى، حتى ظنوا أنها القيروان، فعاثوا بها فساداً وخربوها، ولمّا وصل الخبر إلى المعز، ظن أن، الأمر بتدبير من مؤنس ليثبت صحة كلامه، فأمر بالقبض على أولاده وأهله، وأغلق منزله، حتى يتأكد من صدق ظنه، فغضب مؤنس لما حاق بأهله، واشتدت نكايته وعظم بلاؤه وقال: "قدمت النصيحة فحاق الأمر بي، ونسبت الخطيئة إلي" (ابن عذاري 1980 ج1: 289)، فأصبح، من حينها أشد خطراً على المعز من قومه، لمعرفته بالقيروان ومناطق ضعفها(ابن عذاري 1980 ج1: 289).

حاول، المعز بن باديس، أن يصلح الأمر، فدخل في مفاوضات مع العرب، وأطلق سراح أهلهم، وأرسل إليهم بعض الفقهاء، ومعهم مكاتبات وشروط ووصايا، وفي المقابل، أخذ عليهم العهود والمواثيق، بالعودة إلى الطاعة، فقبلوا بداية، وأرسلوا شيوخهم إليه، ولم يلبثوا، أن نكثوا عهدهم، وانتشر فسادهم (ابن عذاري 1980 ج1: 89)، وحاولوا مهاجمة القيروان، فأشار عليهم مؤنس، أن يستولوا على مدن إفريقية وقراها فرادى، فإذا لم يتبق، إلا القيروان، حينها يسهل الاستيلاء عليها[56].

والجدير بالذكر، أن المعز بن باديس، لم يحسم أمره بشأن العرب، ولم يدرك خطورتهم، منذ البداية، والأضرار التي سيحدثونها في إفريقية [57]، فنهج معهم سياسة التودد والتكريم (ابن الأثير 1987 ج8: 296؛ ابن خلدون 1999 ج7: 131)، ولم يتجهز لمحاربتهم، مما، أتاح لهم الفرصة في السير، في تنفيذ مخططهم، من قطع للطرق، ومحاصرة الأطراف، وتدمير المدن والقرى، وإشاعة

الفوضى، فضجّ الناس بالشكوى، وتعالت صرخاتهم، وحلّ بهم من البلاء ما لم يروه من قبل (ابن الأثير 1987 ج8: 296؛ ابن خلدون 1999 ج7: 131؛ المقريزي 1991 ج2: 287؛ أنظر: حسن 1977: 130).

أدرك، المعز بن باديس أخيراً، خطر العرب، وضرورة محاربتهم، فاستنجد، بابن عمه القائد بن حماد صاحب القلعة، فأرسل إليه، ألف فارس، ثم استنفرّ قبيلة زناتة، فقدم إليه المستنصر بن خزرون المغراوي، في ألف فارس من زناتة، حتى اجتمع عنده، جيش يقدر بحوالي، ثلاثين ألف فارس (التيجاني 1981: 20؛ ابن خلدون 1999 ج7: 131)، قوامه، من صنهاجة، وزناتة، والعبيد، والبربر، وبقايا عرب الفتح، خرج به والتقى مع قوات العرب، التي بلغ عددها ثلاثة آلاف فارس (ابن الأثير 1987 ج8: 296؛ النويري 1403هـ ج24: 214؛ التيجاني 1981: ص20؛ ابن خلدون، 1999 ج7: 131)[58]، بالقرب من حيدران (ابن عذاري، 1980، ج1: 290؛ ابن خلدون 1999 ج7: 32)[59] في ذي الحجة سنة 443هـ/1052م (ابن عذاري 1980 ج1: 289)، ولمّا، رأت العرب جيش المعز وهم يرتدون الكزاغندات[60]، خافوا، فهدأ قائدهم مؤنس من روعهم، وأشار عليهم، بطعنهم في أعينهم، فسمي ذلك اليوم، يوم العين (ابن الأثير 1987 ج8: 296)[61]، وفي بداية المعركة، انفكّ العرب عن المعز، وانضّموا إلى بني جلدتهم الهلاليين بحكم العصبية (ابن خلدون 1999 ج11: 32)، وانفكّت عنه أيضاً زناتة (ابن خلدون 1999 ج11: 32)، أما صنهاجة، فقد اتفقوا على إحراج المعز، بالانسحاب المؤقت من المعركة، نكاية بالعبيد الذين اعتمد عليهم المعز[62]، ثم يعاودوا إلى المعركة، بعد أن يكون أكثر العبيد قد قتلوا، ولكن العبيد ثبتوا مع المعز، وقتل منهم الكثير، وفي الوقت نفسه، لم تتمكن صنهاجة من العودة للمعركة، إذ منعهم العرب، وقتلوا منهم عدداً كبيراً (ابن الأثير 1987 ج8: 297؛ أنظر: حسن1977: 130)، فهزم المعز هزيمة نكراء، وانسحب إلى القيروان، فانقض العرب على مضارب المعز، وغنموا مغانم كثيرة (ابن الأثير 1987ج8: 297) ويصف ابن عذاري تلك الغنائم بأنها حوت على الذهب والفضة والخف والكراع. (ابن عذاري 1980 ج1: 290).

زحف العرب، بعد انتصارهم في معركة حيدران، إلى نواحي القيروان، وما أن، يدخلوا إلى قرية حتى يضعوا قلنسوة أو رقعة يكتبونها، حتى تكون علامة لغيرهم بأنهم سبقوهم إليها، وقد تملّك الرعب أهل القيروان، لما شهدته ضواحي المدينة من دمّار وخراب، فاضطر، أهل تلك النواحي للانتقال إلى القيروان (ابن عذاري 1980 ج1: 290–291)، كما أمر، المعز أهل صبرة وسوقتها للانتقال إلى القيروان، استعداداً، لحرب العرب، فخرج أهالي القيروان إلى باب تونس لملاقاتهم، فحمل عليهم العرب،

فحصدوهم وأبادوهم، فكان يوم مصائب ونوائب، لم ير مثله في سائر الأمصار (ابن عذاري 1980 ج1: 292).

لجأ، المعز مرة أخرى، إلى الصلح والتهدئة مع العرب، فسمح لهم، في سنة 444هـ/ 1052م، بدخول القيروان للتسوق، ولكنّ العرب، اشتبكوا مع أهلها، بعد تعرضهم للشتم، ولم تنجح مساعي المعز، والذي، كان يطمح بمواقفه الحسنة مع العرب، سيجعلهم يعودون من حيث أتوا، فكان الواقع بخلاف طموحه (ابن عذاري 1980 ج1: 293؛ ابن أبي دينار 1993: 106).

وفي السنة نفسها، شرع المعز ببناء سوراً للقيروان وسوراً لزويلة (ابن الأثير 1987: ج8: 297؛ ابن عذاري 1980 ج1: ص293)، لحماية المدينتين من هجمات العرب[63]، ثم أتبعه بسور القيروان سنة 446هـ/1045م (ابن الأثير 1987 ج8: 297؛ ابن عذاري 1980 ج1: 293)، وفي السنة الأخيرة، كان العرب قد تقاسموا إفريقية، فكان لزغبة، طرابلس وما يليها، ولمرادس[64] باجة[65] وما يليها، ثم اقتسموها ثانية، فكان لبني هلال من تونس[66] إلى الغرب (ابن خلدون 1999 ج11: 33-34).

ولمّا رأى المعز ضياع ملكه، حاول التقرب إلى العرب، فصاهرهم ببناته الثلاثة لأمرائهم، وهم، فارس بن أبي الغيث، وأخاه عائداً، والفضل بن أبي علي المرادي (ابن خلدون 1999 ج11: 34).

ولكنّ ذلك، لم يحميه من خطر العرب، ووجد نفسه عاجزاً عن حماية رعيته، فأشار عليهم بالانتقال إلى المهدية، واستمر انتقالهم للمهدية حتى سنة 449هـ/1057م، وكانوا آنذاك، يتعرضون لهجوم العرب، على حصونهم وقصورهم، وتخريب أنهارهم (ابن الأثير 1987 ج8: 297)، وعندما اطمئن المعز، على جلاء رعيته إلى المهدية، لحق هو بنفسه بهم، ومعه أصهاره من العرب، لتأمين الطريق له، فخرج من المنصورية إلى القيروان، ومنها ركب البحر إلى المهدية، في سنة 449هـ/ 1075م (ابن الأثير 1987 ج8: 297؛ ابن عذاري 1980 ج1: 294).

باتت الفرصة مهيئة للعرب، عقب خروج المعز للمهدية، فدخلوا القيروان في سنة 449هـ/ 1057م، فاستباحوها، ونهبوا ما كان لآل باديس من قصورها، وهرب أهلها، إلى نواحي متفرقة (ابن خلدون 1999 ج11: 34؛ أنظر: سالم 1966 ج2: 670).

ولم يعجب العرب، فقط، دخول القيروان، بل أنهم، تابعوا المعز نحو المهدية، فنزلوا حولها، وقطعوا مواصلاتها، ووسائل تموينها (الدباغ د. ت ج3: 191).

وحري بالقول هنا، أن انتصار العرب ونجاحهم، لاقى صدىً واسعاً لدى الخلافة الفاطمية في

القاهرة، فقد حرص الفاطميون على المراسلات مع الهلاليين في إفريقية، إذ إن الآخرين، كانوا حريصون على أخبار الفاطميين، بخسائر وهزائم المعز (أنظر: حسن 1964: 123)، وكانوا يرسلون إلى القاهرة التحف التي انتهبوها من قصور المعز بن باديس، فعرضت بالقاهرة وشاهدها الناس، وكانت رسالة من الفاطميين، لمن تحدثه نفسه بمعاداتهم والخروج عنهم (ابن الصيرفي 1990: 77؛ المقريزي 1991 ج2: 215).

وبذلك، نجحت خطة الوزير اليازوري، الرامية لهدفين، أولاً، الانتقام من الأمير المعز بن باديس، وثانياً، التخلص من شرّ العرب، الذين طالما أزعجوا الفاطميين، بنشرهم الفساد والفوضى في صعيد مصر (أنظر: نجوان 2014: ص97).

ساءت أحوال المعز بن باديس أكثر، حيث أعلنت مدينة سوسة[67]، سنة 445هـ/1053م عصيانها (ابن عذاري 1980 ج1: 293؛ التيجاني 1981: 28)، وشكّل أهلها مجلساً لحكم المدينة (ابن خلدون 1999 ج11: 326)، وامتنعوا عن إرسال الأموال إلى المعز، وصادروا أموال أخته التي توفيت عندهم، فأرسل، إليهم المعز يطالبهم بهذه الأموال، فأبوا إرجاعها، بحجة أنهم أولى بها للدفاع عن أنفسهم (التيجاني 1980: 29).

فاضطر، المعز إلى تجهيز أسطولٍ ضخمٍ، وإرساله لقمع عصيانهم، وأسنده بجيش برى قوامه ألف فارس، فحاصروا المدينة براً، وبحراً، ولكن محاولته باءت بالفشل، لأنه صادف وصول أسطول من صقلية إلى سوسة، فعاد، أسطول المعز إلى المهدية مخذولاً، وكان ذلك دون علم المعز، ولما وصل الجيش إلى سوسة، خرج إليهم أهل سوسة، وقتلوهم شرّ قتل، ونصبوا رؤوسهم على سور المدينة (ابن عذاري 1980 ج1: 294؛ التيجاني 1981: 70؛ ابن خلدون 1999 ج11: 344).

ومن جهة أخرى، قام والي صفاقس من قبل المعز، وهو منصور البرغواطي (التيجاني 1981: 70؛ ابن خلدون 1999 ج11: 344)، بالتحالف مع العرب، والثورة على المعز، ولكنّ الثورة لم تدم طويلاً، إذ، تآمر على منصور، ابن عمه حمّو بن مليل، وقتله غدراً سنة 451هـ/1059م، فغضب العرب لقتل حليفهم، فحاصروا حمّو، ولم يتركوه إلا بعد أن، دفع المال الوفير (التيجاني 1981: 70)، وبذلك ظفر حمّو بحكم صفاقس (ابن عذاري 1980 ج1: 294؛ التيجاني 1981: 70؛ ابن خلدون 1999 ج11: 344).

وهكذا، أصبحت المدن والقرى، في إفريقية بلا حماية، فقامت الاضطرابات والفتن، وضعفت الإمارة الزيرية، زمن المعز بن باديس، وانحسرت مناطق نفوذها، وقضى المعز ما تبقى من عمره في

مدينة المهدية، وشريط من الأرض حولها، حتى وافته المنية في سنة 454هـ/1062م (ابن خلكان 1977 ج5: 234؛ ابن عذاري 1980 ج1: 295؛ التيجاني 1981: 330؛ ابن خلدون 1999 ج11: 326؛ ابن أبي الضياف 1963 ج1: 139)[68].

خاتمة:

تكشف الدراسة أنّ العلاقة بين الزيريين والفاطميين انتقلت من تبعيةٍ مُدارة إلى توتّرٍ متعاظم، ثم إلى قطيعة سياسية ومذهبية تُوّجت بإجراءات سيادية غيّرت لغة الشرعية ورموزها (الدعاء، السِّكّة، الرايات). وقد ترافق ذلك مع توظيف المركز الفاطمي للأداة القبلية الخارجة (بنو هلال وبنو سُليم) بما ولّد ضغوطًا هيكلية على العمران والاقتصاد وشبكات الأمان المحلي وأعاد تشكيل جغرافيا السلطة في إفريقية. كما يتبيّن أنّ شخصنة الصراع، ولا سيّما خلاف المعزّ مع اليازوري، ساهمت في تسريع لحظة الانفصال، غير أنّ جذورها تعود إلى تراكُب اختلالاتٍ أعمق في ميزان الطاعة والشرعية منذ أواخر عهد باديس، مع تراجع قدرة المركز الفاطمي على إدارة الأطراف.

وتوصي الدراسة بتعميق الاشتغال على الأدلة المادّية (المسكوكات وأنماط الخطبة) لتثبيت التأريخ الدقيق للإجراءات ومقارنة اختلاف الروايات، وبإجراء دراساتٍ محلية دقيقة لمدن إفريقية لقياس الفروق في الأثر. كما تقترح مقاربة عابرة للتخصّصات تربط التاريخ السياسي بالأنثروبولوجيا التاريخية لفهم ديناميات الشرعية في الفضاءات الحدودية.

الهوامش:

(1) أم ملال: اسمها السيدة بنت المنصور بن يوسف، لما توفي باديس عينت أم ملال وصية على ابنه المعز إلى أن يبلغ سن الرشد، وتوفيت في رجب سنة 414هـ/1023م، (ابن عذاري 1980 ج2: 272؛ عبد الوهاب 1353م: 39).

(2) المنصورية: تعرف أيضاً باسم صبرة، وهي مدينة تقع بالقرب من القيروان، بناها الخليفة الفاطمي إسماعيل المنصور سنة 337هـ. (البكري 1424هـ).

(3) قابس: مدينة عامرة على ساحل البحر، تقع بين طرابلس وصفاقس، وهي محاطة بأسوار عالية. (البكري، 1424هـ ج2: ص189؛ ياقوت 1410هـ ج4: 328).

(4) نفزاوة: مدينة مسورة وبها جامع وأسواق، بينها وبين قابس ثلاث مراحل. (البكري 1424هـ ج2: 224).

(5) قسطيلية: كورة بإفريقية من مدنها توزر والحمة ونفطة. (البكري 1424هـ ج2: 225).

(6) قفصة: مدينة حسنة ذات أسوار، بينها وبين القيروان أربع مراحل، (البكري 1424هـ ج2: 223؛ الإدريسي 1983: 178- 179).

(7) باغاية: مدينة على مقربة من جبل أوراس، بها أنهار وثمار ومزارع. (ابن الأثير 1987 ج8: 89؛ البكري، 1424هـ ج2 227؛ الحميري، 1980 ص76).

(8) القائد: هو حماد بن يوسف، تولى حكم الإمارة الحمادية بعد وفاة أبيه حماد سنة 419هـ، وظلّ حاكماً عليها إلى أن مات سنة 446هـ. (ابن الخطيب، 1964 ج3: 86-87؛ ابن خلدون، 1999 ج11: 352).

(9) مرسى الدجاج: مدينة بالقرب من أشير. (البكري، 1424هـ ج2: 246؛ الإدريسي، 1983: 159؛ الحميري 1980: 539).

(10) زواوة: مدينة تقع بين إفريقية والمغرب. (ياقوت، 1990 ج3: 174).

(11) مقرة: مدينة صغيرة بالقرب من قلعة بني حماد، وبينهما وبين طبنة مرحلة. (الإدريسي، 1983: 164؛ ياقوت، 1980 ج3: 203؛ الحميري 1980: 556).

(12) دكمة، مدينة تقع على نهر كبير، وبها مزارع. (البكري 1424هـ ج2: 232).

(13) بلزمة: حصن بمقربة من قسطنطينية، فيه الكثير من المزارع والقرى. (ابن حوقل، 1979: 91؛ الإدريسي 1983: 170-171؛ الحميري 1980: ص103).

(14) سوق حمزة: مدينة بالمغرب عليها سور وخندق، وبها آبار عذبة، ويسكنها صنهاجة وكان نزلها حمزة بن الحسن بن علي بن أبي طالب. (البكري 1424هـ ج2: 246).

(15) خليفة بن ورو: من بني خزرون، كان والده ورو بن سعيد، زعيم زناتة، فلما توفي سنة 405هـ/1014م، انقسمت زناتة بين مؤيد لأخيه خزرون ومؤيد لابنه خليفة، فانضمت غالبية زناتة لخليفة، وقام مقام أبيه. (ابن الأثير 1987 ج8: 87؛ ابن عذاري 1980 ج1: 266؛ ابن خلدون 1999 ج13: 87-88).

(16) نفطة: إحدى أقاليم قسطيلية، وهي مدينة مبنية بالصخر عامرة بأهلها، بينها وبين قفصة مرحلتان. البكري، المسالك والممالك، ج3، ص257؛ الإدريسي، نزهة المشتاق، ص179.

(17) صفاقس: مدينة على البحر مسورة، جل غلاتها الزيتون، وهي عامرة بالقصور. (البكري 1424هـ ج2: ص192؛ مجهول 1997: 116- 117).

(18) حمديس الصابون: هو موضع يقع بأرض قمودة جنوب القيروان. (أنظر: عفيفي 1989: 70، حاشية 99).

(19) نزار بن المعز بن باديس عينه والده ولياً لعهده، ولكنه توفي في حياة أبيه سنة 438هـ/1046م. (ابن عذاري ج1، ص276.

(20) النكارية: فرقة من الخوارج في بني عزون وأرض هذه الفرقة من جزيرة جربة. (التيجاني 1981: 123).

(21) جربة: جزيرة بالقرب من قابس، أهلها من البربر والخوارج. (البكري 1424هـ ج3: 191؛ الإدريسي 1983: 206).

(22) يوسف بن عبد الله الكاتب، كان أبوه عبد الله غائباً عند وصل أبو الفهم مع المنصور لمحاربة زناتة، فعين ابنه يوسف نائباً عنه في القيروان، فكتب يوسف إلى أبيه عبد الله بأمر الداعي، فأمره والده بأن يعطيه ما يريد، فنفذ يوسف أمر والده. (ابن عذاري 1980 ج1: 241؛ النويري 1403هـ ج24: 182).

(23) يذكر النويري، أن أحد الرسولين كان كتامي يعرف بأبي الغرم، والآخر من عبيدهم اسمه محمد بن ميمون الوزان. (النويري 1403هـ ج24: 182).

(24) وسبق كما أشرت أن يوسف بن عبد الله الكاتب، قد أمده بالمال والخيل.

(25) فبعد أن تمت مراسم تنصيب عبد الله الكاتب داعياً، أخذ من المنصور وأقربائه وقومه، الدعوة للخليفة العزيز، مسح بيده على رأسه وقال: "الآن قد خلصت من القتل وأمنت على "شعرى وبشرى"، وذكر النويري قائلاً: "وما علم أن ذلك سبب هلاكه". (النويري 1403هـ ج24: 179). وقد قتل المنصور، عبد الله الكاتب بعد شهر فقط من تعيينه داعياً. (النويري 1403هـ ج24: 179).

(26) يذكر النويري، أن ابن خال عبد الله الكاتب ويسمى حسن هو الذي اتهم عبد الله بمكاتبة يعقوب بن كلّس (ت380هـ/990م)، وزير الخليفة العزيز. (النويري 1403هـ ج24: 180).

(27) وصرّح المنصور لشيوخ القيروان وقاضيها، بعد قتله لعبد الله وابنه يوسف بقوله: "ما قتلت عبد الله على مال ولا شيء اغتنمه وإنما خفته على نفسي فقتلته". (النويري 1403هـ ج24: 181).

(28) ميلة: مدينة عامرة، آهلة كثيرة الأشجار، تقع على بعد أربع مراحل من قلعة حماد. (الحميري 1980: 568-569).

(29) سطيف: مدينة كبيرة جليلة، قريبة من ميلة وعلى بعد عشر مراحل من القيروان. (البكري 1424هـ ج1: 258- 259).

(30) ادعى أن أباه ولد الخليفة القائم بأمر الله، جد المعز لدين الله. (ابن الأثير 1987 ج7، ص440؛ النويري، 1403هـ ج24: ص184).

(31) رقادة: مدينة بإفريقية، تبعد عن القيروان أربعة أميال. (البكري 1424هـ ج2: 20).

(32) برقة: مدينة كبيرة تقع بين الإسكندرية وإفريقية، تبعد عن البحر ستة أميال. (الحميري 1980: 91).

(33) وأشار ابن خلدون إلى أن يأنس الصقلي، استولى على طرابلس سنة 390هـ/999م، وكان ذلك في ولاية المنصور بن بلكين بن زيري. (ابن خلدون 1999 ج7: 123–124).

(34) قرئ هذا السجل بجامع القيروان والمنصورية، وكان اسم عبد الرحيم أثبت مع اسم الحاكم في البنود والسكة. (ابن عذاري 1980 ج1: 260).

(35) أبو محمد محرز بن خلف، تونسي، معروف بالعابد، من علماء إفريقية، زاهداً، يظهر مخالفته للشيعة. (عياض، 1418هـ ج2: 288).

(36) ذكر القاضي عياض، أن أهل تونس، لما بلغتهم توعد باديس، جزعوا وخافوا، وأخبروا شيخهم، فدعى عليه ابن محذر قائلاً: "بل تكون الأرض ولا باديس"، فمات باديس بالذبحة. (عياض، 1418هـ ج2: 287).

(37) يذكره ابن عذاري باسم درب المعلى. (ابن عذاري 1980 ج1، ص268).

(38) الفقيه أبو حسن بن خلدون (ت407هـ)، أحد أعلام فقهاء المالكية في إفريقية، وكان شديداً على أهل الروافض. (عياض 1418هـ ج2: 229؛ أنظر: البيلي 1993: 158).

(39) كان أديباً وكاتباً وشاعراً، وأهدى إليه ابن رشيق كتاب العمدة. (ابن رشيق 1401هـ ج1: 15)؛ أنظر: العروسي 1981: 65– 66).

(40) الرافضة: قوم من الشيعة سموا بذلك لأنهم تركوا زيد بن علي. (ابن منظور د. ت، باب الراء، مادة رفض).

(41) أبو عمران الفاسي: هو موسى بن عيسى بن أبي حاج، أصله من فاس، وسكن القيروان، كان فقيهاً حافظاً في كل علم (عياض 1418هـ ج2: 280).

(42) أبو بكر الخولاني: هو أبو بكر أحمد بن عبد الرحمن، من أهل القيروان، فقيهاً حافظاً ديناً. (عياض 1418هـ ج2: 279؛ الدباغ د. ت ج3: 165). المشارقة: اسم أطلق على الشيعة في المغرب، نسبة إلى أبي عبد الله الشيعي. (ابن الأثير 1987 ج8: 114).

(43) ويذكر ابن أبي دينار، أنهم استعانوا بالمغرب باديس، فطلب الكف عنهم. (ابن أبي دينار 1993: 103).

(44) هو القاسم بن مروان القفصي، من أهل قسطيلية، وسكن قفصة، شاعر قوي الطبع. (ابن رشيق 1981: 320).

(45) يذكر أنه عقب قتل الشيخ، ثارت القيروان بالصيحات، وتقدم أهل المنصورة من الرجال والعبيد، فنهبوا جميع حوانيتها، ونهبت أموال التجار، ولإرضاء الناس قدم عامل المدينة رجلان على أنهما هما القتلة، فقتلهما الناس. (عياض 1418هـ ج2: 230؛ الدباغ د. ت ج3: 152).

(46) بسكرة: كور فيها مدن كثيرة، وقاعدتها بسكرة وهي مدينة كبيرة مسورة عليها خندق. (البكري 1424هـ

ج2: 229–230).

(47) اليازوري، أبو محمد الحسن بن علي، من أهل يازور، قرية من أعمال الرملة، اتهم بالخيانة، وقتله الخليفة المستنصر. (المقريزي 1991: 366).

(48) الجراجرائي، هو أبو القاسم علي بن أحمد (418–436هـ/1027–1044م)، ينسب إلى جراجرايا من قرى العراق، خدم الحاكم، وتعرض للاضطهاد، وسجن وقطعت يده سنة 404هـ، وفي عهد الظاهر تولى الوزارة سنة 418هـ/1027م، وبقي حتى مات الظاهر، فأقره المستنصر في منصبه حتى مات سنة 436هـ/1044م. (ابن الصيرفي 1990: 68؛ ابن خلكان 1977 ج3: 407؛ ابن الخطيب 1964 ج3: 74، حاشية 2؛ أنظر: عفيفي 1989: 160، حاشية 60).

(49) فقد سيطر حسان بن مفرج على فلسطين، واستولى معز الدولة بن صالح الكلابي على حلب. (ابن خلدون 1999 ج7: 325).

(50) بنو هلال: يرجح نسبهم إلى هلال بن عامر بن صعصعة... من قيس عيلان، وهم قبيلة لها بطون ومنهم نزل إفريقية مثل، الأثبج، ورياح وزغبة وبنوقرة. (ابن حزم 1982: 273؛ القلقشندي 1982: 117).

(51) بنو سليم: يعود نسبهم إلى سليم بن منصور بن عكرمة... من قيس عيلان، وهم أوسط بطون مضر، وأشهر بطونهم في إفريقية، زغب وذياب وعوف. (ابن خلدون 1999 ج11: 141).

(52) بعض المؤرخين نسب إجازة العرب إلى إفريقية للوزير الجرجرائي. (ابن بسام 1998 ج4: 344؛ ابن حماد، 1401هـ: 104).

(53) زغبة: هم أخوة رباح، أي أبناء ربيعة بن نهيك بن هلال بن عامر. (ابن خلدون 1999 ج11: 85).

(54) رباح: يرجع نسبهم إلى رباح بن أبي ربيعة بن هلال بن عامر، وهم أكثر البطون عدداً وعزة. (ابن خلدون 1999 ج11: 69).

(55) وأطلق على الغزوة الهلالية، تغريبة بني هلال، أو التغريبة. (مؤنس 1990: 168–169).

(56) يقال إن مؤنس أحضر بساطاً فبسطه، ثم قال للعرب: من يدخل إلى وسط البساط من غير أن يمشي عليه، قالوا لا نقدر على ذلك. قال هكذا القيروان. (ابن الأثير 1987 ج8: 296؛ النويري 1403هـ ج24: 213).

(57) كان المعز قد علم بأمر العرب، بأول قدومهم إلى برقة، واستباحتها، فاستحقر أمرهم. (ابن الأثير 1987 ج8: 296؛ النويري 1403هـ ج24: 211؛ ابن خلدون 1999 ج7: 131).

(58) ويعقب ابن عذاري، أن جيش العرب بلغ ثلاثة آلاف فارس، ومن المشاة ما يليق بذلك. (ابن عذاري

1980 ج1: 290).

(59) وردت عند ابن الأثير، حيدران. (ابن الأثير 1987 ج8: 296). وحيدران: اسم جبل معروف قرب القيروان. (التيجاني 1981 20).

(60) الكزاغندات: مفردها كزغند، وهي سترات مبطنة أي دروع. (أنظر: ماجد 1961م: 139).

(61) وذكره النويري "أبا العينين". (النويري 1403هـ ج24: 215).

(62) وكان المعز لما رأى تخاذل صنهاجة، اشترى العبيد، وأوسع عليهم العطاء، فاجتمع له ثلاثين ألف منهم. (ابن الأثير 1987 ج8: 296؛ ابن خلدون 1999 ج7: 131).

(63) زويلة: مدينة بإفريقية، بناها عبيد الله المهدي، بجانب المهدية، سكن هو بالمهدية وعسكره معه، وأسكن العامة زويلة. (ياقوت 1990 ج3: 180؛ الإدريسي 1983: 183-184).

(64) مرادس: أكبر بطون رباح شهرة وعدداً. (ابن خلدون 1999 ج11: 69).

(65) باجة: مدينة حسنة كثيرة الرخاء. (البكري 1424هـ ج2: 235).

(66) تونس: اسمها القديم ترشيش، تقع على ساحل البحر المتوسط بينها وبين القيروان مائة ميل. (البكري 1424هـ ج2، 210؛ ياقوت 1990 ج2: 70-71).

(67) سوسة: مدينة كبيرة عامرة على سطح جبل عال، وعليها سور منيع. (الإدريسي 1983 203؛ التيجاني1981: 25).

(68) وقد ذكر ابن عذاري أن وفاة المعز كانت سنة 455هـ/ 1063م. (ابن عذاري 1980 ج1، 298).

قائمة المصادر والمرجع

أولاً: المصادر

1. ابن الآبار، أبو عبد الله محمد (ت658هـ)، الحلة السيراء، تحقيق: حسين مؤنس، ط2، دار المعارف، 1985م.
2. ابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم (ت630هـ)، الكامل في التاريخ، تحقيق: محمد يوسف الدقاق، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1407هـ/1987م.
3. الإدريسي، أبو عبد الله محمد بن محمد (ت549هـ)، نزهة المشتاق، تحقيق: إسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983م.
4. ابن أبي أصيبعة، موفق الدين أبي العباس أحمد (ت668هـ)، عيون الأنباء في طبقات الأطباء، تحقيق: عامر النجار، الهيئة المصرية العامة، د.ت.
5. ابن أبي دينار، أبو عبد الله محمد بن أبي القاسم الرعيني (ت111م)، المؤنس في أخبار إفريقية

وتونس، ط3، دار المسيرة، لبنان، 1993م.

6. ابن بسام، أبو الحسن علي (ت542هـ)، الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، تحقيق: سالم مصطفى البدري، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1419هـ/1998م.
7. البكري، أبو عبد الله (ت487هـ)، المسالك والممالك، تحقيق: جمال طلبة، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1424هـ.
8. ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد (ت808هـ):

1. مقدمة ابن خلدون، دار الجيل، بيروت، د.ت.

2. كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، دار الكتاب المصري، القاهرة، 1420هـ/1999م.

7. ابن تغري بردي، جمال الدين أبي المحاسن يوسف (ت874هـ)، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة، د.ت.
8. ابن الخطيب، لسان الدين (ت776هـ)، تاريخ المغرب في العصر الوسيط، القسم الثالث من كتاب أعمال الأعلام، تحقيق: أحمد مختار العبادي، محمد إبراهيم الكتاني، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1964م.
9. ابن الدباغ، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد (ت696هـ)، معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، ج3، تحقيق: محمد ماضور، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ت.
10. ابن رشيق، أبو علي الحسن (ت456هـ)، العمدة، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط5، دار الجليل، بيروت- لبنان، 1401هـ/1981م، ج1.
11. ابن عذاري، أبو العباس أحمد بن محمد (712هـ):

3. البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، ج2، تحقيق: ج. س كولان، ليفي بروفنسال، ط2، دار الثقافة، بيروت- لبنان، 1400هـ/1980م.

4. البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، ج4، تحقيق: إحسان عباس، ط2، دار الثقافة، بيروت- لبنان، 1400هـ/1980م.

12. ابن العماد الحنبلي، أبو الفلاح عبد الحي (ت1089هـ)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، د.ت.
13. عياض، القاضي أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي (ت544هـ)، ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، تحقيق: محمد سالم هشام، دار الكتب العلمية، بيروت، 1418هـ.

14. ابن الصيرفي، أبو القاسم علي بن منجب (ت542هـ)، القانون في ديوان الرسائل والإشارة إلى من نال الوزارة، تحقيق: أيمن فؤاد سيد، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1410هـ/1990م.
15. ابن ظافر، علي بن ظافر بن حسين (ت613هـ)، أخبار الدول المنقطعة، تحقيق: علي عمر، ط1، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1422هـ/2001م.
16. ابن خلكان، شمس الدين أبو العباس أحمد (ت681هـ)، وفيات الأعيان وأنباء ابناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1397هـ/1977م.
17. ابن حماد، أبو عبد الله محمد بن علي (ت628هـ)، أخبار ملوك بني عبيد وسيرتهم، تحقيق: التهامي نقرة، عبد الحليم عويس، دار الصحوة، القاهرة، 1401هـ.
18. ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد (ت456هـ)، جمهرة أنساب العرب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط5، دار المعارف، القاهرة، 1982م.
19. ابن حوقل، أبو القاسم محمد (ت267هـ)، صورة الأرض، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت– لبنان، 1979م.
20. ابن منظور، محمد بن مكرم (ت711هـ)، لسان العرب، ط1، دار صادر، بيروت، د.ت.
21. الحميري، محمد بن عبد المنعم (توفي بعد 866هـ)، الروض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق: إحسان عباس، ط2، مؤسسة ناصر للثقافة، بيروت، 1980م.
22. القاضي الرشيد، رشيد الدين أبو الحسين أحمد (ت562هـ)، الذخائر والتحف، تحقيق: محمد حميد الله، دائرة المطبوعات والنشر، الكويت، 1959م.
23. القلقشندي، أحمد بن عبد الله (ت821هـ):
5. صبح الأعشى، الجزء 13، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1337هـ/1918م.
6. مآثر الإناقة في معالم الخلافة، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، ط2، حكومة الكويت، الكويت، 1985م.
7. قلائد الجمان في التعريف بقبائل عرب الزمان، تحقيق: إبراهيم الإبياري، ط2، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1402هـ/1982م.
24. الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد (ت748هـ):
8. سير أعلام النبلاء، الجزء 15، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، إبراهيم الزيبق، ط4، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1406هـ/1986م.
9. العبر في خبر من غبر، تحقيق: أبو هاجر محمد السيد، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، د.ت، ج2.
25. المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي (ت845هـ)، كتاب المقفى الكبير، ج3، ط1، تحقيق: محمد

اليعلاوي، دار المغرب الإسلامي، بيروت– لبنان، 1411هـ/1991م.
26. التيجاني، أبو محمد عبد الله بن محمد (ت حوالي 717هـ)، رحلة التيجاني، ليبيا– تونس، 1981م.
27. ياقوت الحموي، أبو عبد الله شهاب الدين (ت768هـ)، معجم البلدان، تحقيق: فريد عبد العزيز الجندي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، 1410هـ/1990م.
28. مجهول، كاتب مراكشي (من أهل القرن 6هـ)، كتاب الاستبصار في عجائب الأمصار، نشر وتعليق: سعد زغلول عبد الحميد، منشورات معهد تاريخ العلوم العربية والإسلامية، فرانكفورت، 1418هـ/1997م.
29. ابن ميسر، تاج الدين محمد بن علي (ت677هـ)، المنتقى من أخبار مصر، تحقيق: أيمن فؤاد سيد، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية بالقاهرة، د.ت.
30. ابن بسام، أبو الحسن علي (ت542هـ)، الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، تحقيق: سالم مصطفى البدري، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، 1419هـ/1998م.
31. السلاوي، أبو العباس أحمد بن خالد (ت1315هـ)، الإستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق: جعفر الناصري، محمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1954م، ج2.
32. ابن أبي الضياف، أبو العباس أحمد (ت1291هـ)، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، الجزء 1، تحقيق: لجنة من كتابة الدور للشؤون الثقافية والأخبار، تونس، 1963م.
33. النويري، شهاب الدين أحمد (ت733هـ)، نهاية الأرب في فنون الأدب، تحقيق: حسين نصار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1403هـ،

ثانياً: المراجع

1. أحمد عبد اللطيف حنفي، المغاربة والأندلسيون في مصر الإسلامية من عصر الولاة حتى نهاية العصر الفاطمي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2005م، ج1.
2. أحمد بن عامر، الدولة الصنهاجية، الدار التونسية للنشر، 1972م.
3. حسين مؤنس، تاريخ المغرب وحضارته، ط1، الدار السعودية للنشر والتوزيع، جدة، 1410هـ/ 1990م، م1.
4. جورج مارسيه، بلاد المغرب وعلاقاتها بالمشرق الإسلامي في العصور الوسطى، ترجمة: محمود عبد الصمد هيكل، منشأة المعارف، الإسكندرية، د.ت.
5. حسن إبراهيم حسن، تاريخ الدولة الفاطمية، ط3، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 1964م.
6. حسن خضيري أحمد، علاقات الفاطميين في مصر بدول المغرب، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، د.ت.

7. حسن حسني عبد الوهاب، شهيرات التونيسيات، المطبعة التونسية، 1353هـ.
8. السيد عبد العزيز سالم، المغرب الكبير، الدار التونسية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1966م، ج2.
9. عبد الفتاح الغنيمي، موسوعة تاريخ المغرب العربي، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1414هـ/1994م.
10. عبد المنعم ماجد: الإمام المستنصر بالله، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة، 1961م.
- ظهور الخلافة الفاطمية وسقوطها في مصر، ط2، سراس للنشر، تونس، 1985م.
11. عفيفي محمود إبراهيم، بنو زيري وعلاقتهم السياسية بالقوى الإسلامية في حوض البحر المتوسط، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1989م.
12. محمد عبد الله عنان، دولة الإسلام في الأندلس، عصر المرابطين وبداية الدولة الموحدية، العصر 3، القسم 1، ط2، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1990م.
13. محمد العروسي المطوي، سيرة القيروان، الدار العربية للكتاب، ليبيا- تونس، 1981م.
14. محمد بركات البيلي، التشيع في بلاد المغرب الإسلامي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993م.
15. مرمول محمد صالح، السياسة الداخلية للخلافة الفاطمية في بلاد المغرب الإسلامي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983م.
16. نجوان أبو بكر محمد، تاريخ إفريقية السياسي والحضاري (443-602هـ/1052-1205م)، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2014م.
17. الهادي روجي إدريس، الدولة الصنهاجية، ترجمة: حمادي الساحلي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، 1992م.
18. إحسان حقي، تونس العربية، دار الثقافة، بيروت، د.ت.
19. صالح بن قربة، المسكوكات المغربية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986م

ثالثاً: الدوريات

1. أحمد مختار العبادي، سياسة الفاطميين نحو المغرب والأندلس، صحيفة معهد الدراسات الإسلامية، مدريد، المجلد5، العدد1-2، 1377هـ/1957م.
2. حسن أحمد محمود، محنة الشيعة بإفريقية في القرن الخامس الهجري، مجلة كلية الآداب، جامعة فؤاد الأول، المجلد12، الجزء 2، 1950م.
3. حسن علي حسن، الغزو الهلالي للمغرب، المجلة التاريخية المصرية، المجلد24، 1977م.

رابعاً: المراجع الأجنبيّة

- Stanley Lan Poole Catalogue of Oriental Coins in the British Museum, iv Canege of Egypt, London, 1901.